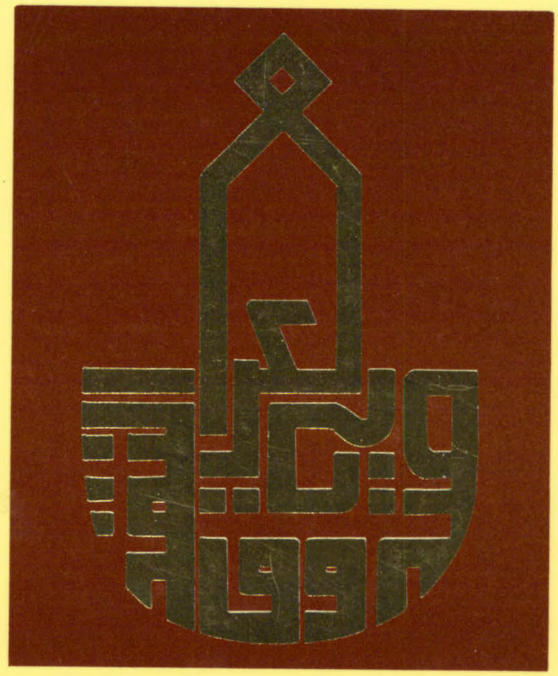

صندوق النقد العربي

التقرير السنوي 1987

التقريـــر السنـــوي

والحسابـات الختاميـة

للسنة المنتهية في

31 ديسمبـــر 1987

أنشأت الدول العربية صندوق النقد العربي رغبة منها في إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية ، بموجب اتفاقية حررت في السابع والعشرين من شهر ربيع الثاني عام 1396 هجرية الموافق للسابع من ابريل عام 1976 ميلادية . ويضم الصندوق حاليا في عضويته كل اعضاء جامعة الدول العربية باستثناء جيبوتي . ويهدف الصندوق الى المساهمة في تحقيق ما يأتي :

"أ ـ تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء .

ب ـ إستقرار أسعار الصرف بين العملات العربية ، وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها ، والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء .

جـ ـ إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي ، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الإقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الدول الأعضاء .

د ـ إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الإستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الإعضاء ، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك .

هـ ـ تطوير الأسواق الماليـــة العربية .

و ـ دراسة سبل توسيع إستعمال الدينار العربي الحسابي ، وتهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة .

ز ـ تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والإقتصادية الدولية ، بما يحقق مصالحها المشتركة ، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية .

حـ ـ تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية ."

السادة رئيس وأعضاء مجلس محافظي صندوق النقد العربي

يشرفني أن أرفع ، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن زملائي أعضاء مجلس المديرين التنفيذيين ، لمجلسكم الموقر التقرير السنوي عن أعمال صندوق النقد العربي وأوضاعه المالية للعام المنتهي في 31 ديسمبر 1987 ، وذلك وفقا للمادة الثالثة والثلاثين من الإتفاقية المنشئة للصندوق .

الدكتور عبد الله إبراهيم القويز
المدير العام
ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين
أبريل 1988

محتويـــات التقريـــــر

		رقم الصفحة
القســم الأول :	نشـــاط الصنـــدوق	11
	مقدمـــــة	11
	أولا : تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء	12
	أنـــواع التسهيـــلات	12
	القـــــروض	13
	ثانيا : التبادل التجاري العربي وأسعار الصرف العربية	16
	ثالثا : الأسواق المالية العربيـــة	18
	رابعا : المعونـــة الفنيـــة	19
	خامسا : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية	22
	سادسا : النشـــاط الإستثمـــاري	24
القسم الثاني :	الأوضاع المالية للصنـــدوق	26
	أولا : المركـــز المالـــي	26
	صافي الاصـــــول	26
	رأس المال والإحتياطيات	27
	: نتائج أعمـــال السنـــة	29
	الدخـــــل	29
	الإنفـــــاق	29
	صافـــي الدخـــل	29
	البيانـــات الماليـــة	31

		رقم الصفحة
الملاحق		41
الملحق (أ)	**جداول قروض الصندوق**	43
	1 ـ القروض التي قدمها الصندوق	45
	2 ـ أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق	46
	3 ـ رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة بأنواعها المختلفة في 1986 و 1987	47
	4 ـ نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة إلى حصتها من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في 1986 و 1987	48
	5 ـ بيان الإكتتاب المدفوع والقروض المقدمة	49
	6 ـ أسعار الفائدة التي يتقاضاها الصندوق	50
الملحق (ب)	**جداول عامة**	51
	1 ـ رأس المال المصرح به والمكتتب والمدفوع كما في 31 ديسمبر 1987	53
	2 ـ المعونة الفنية : عدد المتدربين في الدورات التي أقامها الصندوق حسب الدول	54
	3 ـ المعونة الفنية : نشاط الصندوق في مجال إقامة الدورات التدريبية في مقره 1981 – 1987	55
	4 ـ المعونة الفنية : ترتيبات التدريب خارج الصندوق 1987	56
	5 ـ الإجتماعات والندوات التي شارك فيها الصندوق خلال عام 1987	58
	6 ـ أعضاء مجلس المحافظين	60
	7 ـ اعضاء مجلس المديرين التنفيذيين	63

رقم الصفحة

الملحـــق (ج)	**الأشكـــال البيانيـــة**	65
	1 ـ المجموع التراكمي لقيم القـــروض المقدمة والمسدد منها 1978 – 1987	67
	2 ـ النسبة المئوية لقيـــم القروض المختلفة التي قدمها الصندوق حتى 1987/12/31	68
	3 ـ نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمـــة الدول المقترضة الى حصصها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل في نهاية سنتي 1986 — 1987	69
	4 ـ نسبة ارصدة القروض القائمة في ذمـــة الدول المقترضة إلى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1978 – 1987	70
الملحـــق (د)	**المنشورات التي صدرت عن الصندوق عام 1987**	71

القســـــــم الأول

نشـــاط الصنـــدوق

مقدمـــــــة

1.0.1 ضمن إطار العمل العربي المشترك الهادف إلى التكامل الإقتصادي ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية ، سعى الصندوق في عام 1987 الى تعميق وتوسيع نشاطه في المجالات التي حددتها اتفاقيته .

2.0.1 في ضوء الخلل في موازين مدفوعات بعض الدول الأعضاء ، إستمر الصندوق في تقديم التسهيلات قصيرة ومتوسطة الأجل للمساعدة في تمويل العجز . وفي الوقت نفسه ، باشر الصندوق مراجعة سياسة الإقراض ، مستندا إلى تجربته العملية في هذا المجال ، وفي ضوء محدودية الموارد المالية للصندوق خاصة بعد صدور قرار مجلس المحافظين رقم 1987/3[1] باعفاء الدول الأعضاء من دفع أربعة أخماس الزيادة في رأس المال التي كان قد أقرها المجلس في عام 1983. وتهدف مراجعة سياسة الإقراض إلى تطويرها وجعلها أداة أكثر فاعلية في تحقيق أغراضها وخدمة الأهداف التكاملية التي يسعى الصندوق إلى تحقيقها .

3.0.1 كما استمر الصندوق خلال العام في العمل على تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، والبحث عن أدوات جديدة تساهم بشكل مباشر في تنمية وتعميق التجارة العربية البينية . واستجابة لقرار مجلس محافظي الصندوق ، وفي ضوء توصيات مجلس محافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات النقد للدول العربية ، تم إعداد دراسة مفصلة وشاملة عن التجارة العربية البينية تضمنت تفاصيل مشروع ترتيب لتمويل الصادرات العربية البينية .

4.0.1 وتابع الصندوق أيضا سعيه لتطوير الأسواق المالية العربية من خلال تلبية طلبات الدول الأعضاء لمساعدتها على تطوير أسواقها المالية المحلية والقيام بوضع مخطط عمل يسترشد به لإنجاز خطوات إضافية في مجال تنمية الاسواق المالية العربية ، وكذلك حافظ الصندوق على التعاون مع المنظمات العربية والدولية في المجالات ذات الإهتمام المشترك .

5.0.1 كما كثّف الصندوق نشاطه في تقديم المعونة الفنية إلى الدول الأعضاء في مجال الشؤون المالية والنقدية والمصرفية ، وبدأ في اتخاذ خطوات عملية نحو إنشاء "معهد السياسات الاقتصادية" الذي سيتضمن نشاطه مهمتين أساسيتين : أولاهما توفير البيئة العلمية الموضوعية للمفكرين وواضعي السياسات لإجراء الأبحاث التطبيقية وتبادل الآراء والخبرات في القضايا الإقتصادية التي تهم الدول الأعضاء ، وثانيهما تطوير المهارات الفنية في المنطقة العربية من خلال تنظيم وتوفير التدريب النوعي الممتاز للعاملين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد ووزارات المالية وجهات أخرى ذات علاقة بالدول الأعضاء .

6.0.1 واستمر الصندوق في التعاون مع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية من خلال قيامه بمهمة الأمانة الفنية لمجلسهم ، بالإضافة إلى تعاونه مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية . وفي هذا الصدد ينظر الصندوق في إمكان توسيع مجال الخدمات التي يقدمها إلى تلك المصارف والمؤسسات بصورة شبيهة بالدور الذي يقوم به مصرف التسويات الدولية .

(١) **نص القرار** : باعطاء الدول الأعضاء الحق في الإكتتاب بالمبلغ الذي تراه مناسبا من أصل الزيادة التي أقرها المجلس عن عام 1983 ، والدول الأعضاء التي قامت بدفع القسط الثاني والثالث من تلك الزيادة في إستردادها أو زيادة حصتها في رأس المال بمقدارها .

واستمر الصندوق كذلك في الإشراف على تحرير التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدر سنويا منذ عام 1980، ويساهم في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربي للانماء الإقتصادي والإجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . وقد تم عرض التقرير على مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية والمجلس الإقتصادي والإجتماعي .

7.0.1 وقام الصندوق خلال العام بإصدار دراسات في مجال التجارة البينية وانتقال القوى العاملة العربية ، والاوضاع الإقتصادية العامة للدول الأعضاء ، والسياسات التصحيحية ، كما استمر في إصدار نشراته الإحصائية في مجالات الحسابات القومية والتجارة الخارجية وغيرهما .

أولا : تصحيح الإختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء

أنواع التسهيلات

1.1.1 يقدم الصندوق خمسة أنواع من التسهيلات ، تتميز بالتيسير وتتفاوت في الآجال ، لمساعدة الدول الأعضاء على معالجة الإختلالات الإقتصادية والمالية التي تنعكس على شكل عجز في موازين مدفوعاتها . أولها ، **القرض التلقائي** الذي يقدم في حدود ثلاثة أرباع حصة الدولة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل وبأجل ثلاث سنوات ، لدعم ميزان مدفوعات الدولة العضو في الأحوال العادية . وإذا زادت الحاجة إلى التمويل عن ذلك يقدم الصندوق للدولة **القرض العادي** في ظل برنامج مالي يتفق عليه معها ، يهدف إلى مساعدة الدولة على معالجة أسباب الاختلال ، ويمتد أجله لفترة خمس سنوات . أما إذا كان اقتصاد الدولة يعاني من خلل هيكلي نجم عنه عجز كبير في ميزان المدفوعات ، فيقدم الصندوق لها **القرض الممتد** في ظل برنامج مالي واقتصادي يهدف إلى المساهمة في تصحيح الخلل ولا يتجاوز أجله سبع سنوات . وفي حالة حدوث هبوط في عائدات الصادرات من السلع والخدمات ، أو زيادة كبيرة في قيمة الواردات من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل تؤدي الى عجز في ميزان المدفوعات ، يقدم الصندوق **القرض التعويضي** الذي يمتد اجله الى ثلاث سنوات . وبالاضافة الى تلك القروض الأربعة يقدم الصندوق قروضا ضمن **تسهيل تشجيع التبادل التجاري** بين الدول الأعضاء لتنمية المبادلات التجارية فيما بينها ، ويمتد أجل هذا القرض إلى أربع سنوات .

2.1.1 وبالنظر إلى مستوى الطلب على موارد الصندوق الذي يرتبط بعدد الدول المقترضة والمرشحة للإقتراض ونصيبها النسبي في رأس المال ، وحرصا على العدالة بين الأعضاء في استخدام موارد الصندوق ، قرر مجلس المديرين التنفيذيين في عام 1983 أن يكون الحد الاقصى للقروض المقدمة من الموارد الذاتية للصندوق إلى الدولة العضو مثلي ونصف حصتها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل ، باستثناء القرض التعويضي الذي أصبح الحد الأقصى للإقتراض بموجبه يعادل نصف حصة العضو المدفوعة ، وبذلك أصبح الحد الأقصى لجملة التسهيلات يعادل ثلاثة أمثال الحصة المدفوعة . ومن الجدير بالذكر أن حدود الإقراض التي وضعها مجلس المديرين التنفيذيين تقع ضمن الحدود القصوى التي تضمنتها إتفاقية الصندوق .

القـــــروض

3.1.1 قدم الصندوق خلال عام 1987 ثلاثة قروض جديدة ، أحدها عادي لدعم برنامج مالي تم الإتفاق عليه مع الجمهورية العربية اليمنية للمساعدة في معالجة الإختلال في اقتصادها والمساهمة في تمويل عجز ميزان مدفوعاتها . والقرضان الآخران ، قدما ضمن تسهيل تشجيع التبادل التجاري بين الدول الأعضاء ، إلى الجمهورية التونسية والجمهورية العراقية للمساهمة في تمويل العجز في ميزان المدفوعات الإقليمي لكل منهما ، جدول (1) .

جدول (1)

أنواع القروض المقدمة من الصندوق

أنـــواع القـــروض	خـــلال عـــام 1987		إجمالي القروض المقدمة حتى نهاية عـــام 1987(*)	
	العـــدد	القيمـــة (مليون د.ع.ح)	العـــدد	القيمـــة (مليون د.ع.ح)
تلقائيـــة	-	-	40	149.71
عاديـــة	1	7.05	5	32.32
ممتـــدة	-	-	7	78.83
تعويضيـــة	-	-	7	58.28
تسهيل تبادل تجاري	2	22.12	8	39.05
المجمـــوع	**3**	**29.12**	**67**	**358.19**

4.1.1 وتلقى الصندوق في الربع الأخير من العام طلب قرض تلقائي من المملكة المغربية تمت الموافقة عليه وسحب في أوائل عام 1988 . كما تسلم الصندوق أيضا في أواخر العام طلب قرض من المملكة الأردنية الهاشمية ضمن تسهيل تشجيع التبادل التجاري وبدأ في استكمال الإجراءات اللازمة لتقديمه قبل نهاية العام . وبلغت قيمة القروض التي تمت الموافقة عليها خلال العام 29.12 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) ، أو ما يعادل 10.2 بالمائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل ، مقابل 33.9 مليون د.ع.ح. قيمة القروض خلال عام 1986 ، أو ما يعادل 11.0 بالمائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل . وبلغت قيمة القروض المسحوبة خلال العام 26.8 مليون د.ع.ح. ، منها مبلغ 2.25 مليون د.ع.ح. تمثل قسطين من قرضين قدما عام 1986 ، أحدهما القرض العادي إلى المملكة المغربية والآخر القرض الممتد إلى الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، جدول (2)

جـــدول (2)

السحب على القروض خلال عـــام 1987

العضو المقترض	نوع القـــرض	تاريخ العقد	مبلغ القرض (مليون د.ع.ح)	المسحوب خلال العام (مليون د.ع.ح)
المغـــرب	عـــــادي	1986/9/13	6.25	1.25
موريتانيـــا	ممتـــــد	1986/9/16	3.25	1.00
تونـــــس	تسهيل تجاري	1987/4/16	3.45	3.45
اليمن الشمالي	عـــــادي	1987/4/28	7.05	2.50
العـــراق	تسهيل تجاري	1987/6/18	18.62	18.62
المجمـــوع			**38.62**	**26.82**

5.1.1 وصل عدد القروض التي قدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء إلى سبعة وستين قرضا بنهاية عام 1987 بلغت قيمتها 358.2 مليون د.ع.ح. ونتيجة لعمليات الإقراض والسحب والسداد خلال العام ، فقد بلغ عدد القروض القائمة بذمة الدول الأعضاء ، سبعة وثلاثين قرضا بقيمة 217.2 مليون د.ع.ح. تعادل 76.2 بالمائة من رأسمال الصندوق المدفوع بالعملات القابلة للتحويل بالمقارنة بأربعين قرضا بقيمة بلغت حوالي 231.3 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 1986 ، أو ما يعادل 75.2 بالمائة من رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل . أما الرصيد القائم من القروض في ذمة الدول الأعضاء المقترضة ، فقد بلغ 157.5 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 1987 مقابل 183.8 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 1986 ، أي ما يعادل 55.4 بالمائة و 59.79 بالمائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل على التوالي ، جدول (3) .

جدول (3)
رصيد القروض القائمة بذمة الدول المقترضة حسب أنواعها المختلفة
في نهاية عامي 1986 و 1987

(ألف دينار عربي حسابي)

نوع القروض	نهاية عام 1986			نهاية عام 1987			التغير خلال عام 1987		
	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية
تلقائية	21	71,565	38.9	18	59,898	38.0	3-	11,667-	16.3-
عادية وممتدة	9	74,902	40.7	10	60,877	38.7	1+	14,025-	18.7-
تسهيل تبادل تجاري	6	11,315	6.2	6	27,995	17.8	--	16,680+	147.4+
تعويضية	4	26,060	14.2	3	8,680	5.5	1-	17,380-	66.7-
المجموع	**40**	**183,842**	**100.0**	**37**	**157,450**	**100.0**	**3-**	**26,392-**	**14.4-**

6.1.1 وقد جاء انخفاض الرصيد القائم من القروض بنهاية عام 1987 مقارنة بعام 1986 نتيجة للطبيعة التدويرية لموارد الصندوق التي تتجسد في قيام الدول الأعضاء بالسحب على القروض المقدمة وسداد أقساط قروض مستحقة . فقد بلغ السحب على القروض خلال العام 26.8 مليون د.ع.ح. بينما بلغت جملة الأقساط المسددة 53.2 مليون د.ع.ح. خلال العام نفسه ، الأمر الذي انعكس على شكل صافي تدفق الموارد من الدول الأعضاء المقترضة إلى الصندوق والذي بلغ 26.4 مليون د.ع.ح. ويتضمن الرصيد القائم من القروض رصيد المتأخرات من أقساط القروض المستحقة السداد الذي بلغ 47.52 مليون د.ع.ح. بنهاية العام مقارنة بمبلغ 36,907 مليون د.ع.ح. بنهاية عام 1986 ، جدول (4) .

جدول (4)
أقساط القروض والفوائد المستحقة غير المسددة
كما في 1987/12/31

(ألف دينار عربي حسابي)

	1987			المجموع	
	أقساط القروض	الفوائد على الاقساط	الفوائد التأخيرية	1986	1987
السودان	22,813	4,492	5,871	21,562	33,176
الصومال	8,507	3,161	1,423	1,845	13,091
العراق	13,965	926	311	13,500	15,202
سورية	2,235	231	65	--	2,531
المجموع	**47,520**	**8,810**	**7,670**	**36,907**	**64,000**

7.1.1 وتعزى زيادة الموارد المسددة عن المسحوبة في عام 1987 ، وكذلك في عامي 1984 ، 1985 إلى عدة عوامل منها وصول بعض الدول المقترضة إلى الحدود القصوى للإقتراض ، واستحقاق أقساط قروض قديمة منحت على أساس حدود الإقراض السابقة بالإضافة إلى أثر تخفيض الحدود القصوى في عام 1983 من خمسة أمثال إلى ثلاثة أمثال الحصة المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل . كما أن حركة الإقراض والسحب خلال العام تأثرت بالإيقاف الفعلي لإقراض دولتين عضوين نتيجة تأخرهما في سداد التزامات قروض سابقة ومستحقة عليهما ، بالإضافة إلى أثر توقف نمو رأسمال الصندوق نتيجة لإعفاء الدول الأعضاء من دفع أربعة أخماس الزيادة في رأس المال التي أقرها المجلس في عام 1983 .

8.1.1 وفي إطار النشاط الإقراضي والمساعدة في تصحيح الإختلال الإقتصادي الذي ينعكس على شكل عجز في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، أوفد الصندوق خلال عام 1987 أربع بعثات مشاورات ومتابعة إلى كل من الجمهورية العربية اليمنية والجمهورية التونسية والمملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية . ومن الجدير بالملاحظة أن عدد بعثات المشاورات والمتابعة منخفض منذ عام 1985 . ويعزى ذلك إلى أن معظم القروض المطلوبة من الدول الأعضاء هي من التسهيلات التي لا ترتبط ببرامج تصحيح مالية أو إقتصادية تتطلب التشاور والإتفاق عليها مع المسؤولين في الدول المقترضة .

9.1.1 وفي ظل محدودية موارد الصندوق ، خاصة بعد صدور قرار مجلس المحافظين رقم (3) لعام 1987 ، فقد رأى الصندوق في ضوء مراجعة تجربته خلال السنوات العشر الماضية ضرورة إعادة توجيه نشاطه بحيث يكون أكثر استجابة لمتطلبات المرحلة الراهنة . وقد أسفرت المراجعة الأولية خلال النصف الثاني من العام عن الحاجة الى إعادة النظر في سياسة الإقراض وتطويرها ضمن مجمل نشاط الصندوق . وقد رأى الصندوق أن التطوير المنشود لا بد له أن يحقق جملة من الأغراض التي ترتكز على خدمة أهدافه التكاملية وفي مقدمتها تنمية التجارة البينية بالإضافة إلى زيادة فاعلية قروض الصندوق في معالجة الإختلالات في الاقتصادات العربية التي تنعكس على شكل اختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، وإيجاد الأساليب الكفيلة بزيادة درجة الاطمئنان إلى استرداد القروض التي يقدمها الصندوق حتى يتمكن من إعادة استخدامها لمصلحة الدول الأعضاء .

ثانيا : التبادل التجاري العربي وأسعار الصرف العربية

1.2.1 حرص الصندوق على إعطاء أهمية خاصة لتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، خاصة في مجال التمويل . ذلك لأن توسيع وتعميق التجارة العربية البينية يساهمان في جهود التنمية العربية وتوثيق عرى التكامل بين الأسواق العربية . وبالإضافة إلى ذلك ، إستمر نشاط الصندوق في مجال إدارة وتنسيق أسعار الصرف العربية .

2.2.1 ففي مجال تمويل التجارة العربية البينية ، وفي إطار قرار مجلس محافظية رقم (4) لعام 1984 ، واستجابة لتوصية من الدورة الحادية عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية (1986) ، أعد الصندوق ورقة عمل عن دور المصارف المركزية والتجارية والمؤسسات المصرفية الأخرى في تنمية التجارة العربية . وشملت ورقة العمل مقترحات بشأن

مشروع ترتيب لتمويل الصادرات العربية البينية ، وقدم المشروع إلى الدورة الثانية عشرة للمجلس المذكور ، الذي وافق عليه من حيث المبدأ . كما أوصى أن تقوم المصارف المركزية ومؤسسات النقد بإرسال ملاحظاتها حول المشروع إلى الصندوق ، وأن يحال المشروع إلى لجنة فنية من ممثلين عن المصارف المركزية ومؤسسات النقد والمؤسسات العربية المعنية بالعمل العربي المشترك ، تجتمع في مقر الصندوق قبل نهاية شهر ديسمبر 1987 للإتفاق على صيغة ملائمة له في ضوء الملاحظات التي أبديت خلال انعقاد المجلس والملاحظات التي ترد إلى الصندوق حتى وقت انعقاد اجتماع اللجنة . وتمت الموافقة على ان يعقد المجلس اجتماعا إستثنائيا قبل اجتماع محافظي الصندوق بيومين لتقديم توصية محددة حول المشروع إلى مجلس محافظي الصندوق .

3.2.1 ولقد أعاد الصندوق صياغة النظام الأساسي للترتيب في ضوء الملاحظات التي أبدتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية والمؤسسات الأخرى المهتمة بالموضوع . وانعقدت اللجنة الفنية المذكورة في مقر الصندوق خلال يومي 15 و 16 ديسمبر 1987 . واتفقت على الصيغة النهائية للنظام الأساسي لترتيب تمويل الصادرات العربية البينية الذي تقدم به الصندوق .

وبوصفه أمانة اجتماعات محافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات النقد للدول العربية ، أحال الصندوق صيغة المشروع المتفق عليها إلى أعضاء المجلس لتكون موضع مناقشته في دورته الإستثنائية القادمة .

4.2.1 وفي إعداده للمشروع راعى الصندوق أن تكون صيغة الترتيب مرنة وملائمة للتطبيق على مستوى جميع الدول العربية ، وأن تتاح عضوية الترتيب للمصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول العربية ، والمصارف التجارية ومؤسسات التمويل العربية المشتركة ، والمصارف التجارية الدولية العربية المشتركة والمؤسسات الدولية .

والقصد من وراء تلك العضوية الموسعة هو إتاحة الموارد الكافية لتنفيذ الترتيب وتمكينه من التعامل مع جميع المؤسسات المهتمة بالتجارة في الدول الأعضاء ، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص . كما أن فتح عضويته للمصارف التجارية يمكّنه من التنسيق معها وخلق الثقة من أجل تحسين أدائه واستحداث السبل الأفضل والأيسر للتعامل . وبالإضافة إلى ذلك فإن توسيع عضوية الترتيب بالشكل المذكور سيعزز من ملاءته في الأسواق المالية ، الأمر الذي سيمكّنه من الإقتراض عندما تتطلب ظروف أعماله وأوضاعه المالية القيام بذلك .

5.2.1 ويعتبر مشروع الترتيب نظاما إقليميا لتمويل الصادرات البينية ، يعمل بآلية إعادة التمويل من خلال وكالات وطنية في الدول المشاركة ، وتتيح تلك الوكالات للترتيب أن يتعامل مع المصارف التجارية عن طريقها دون الدخول في الإجراءات المصرفية التي تنتهجها . ويتيح الترتيب للمصدّر في الدول العربية تمويلا لاحقا للتصدير لتسويق بضاعته ، عن طريق تمكين المستورد في دولة عربية أخرى من الدفع بأجل ، بالإضافة إلى التمويل السابق للتصدير الذي يمكنه من تأمين مدخلات الإنتاج اللازمة للوفاء بعقود التصدير التي يكون قد أبرمها مع مستورد في بلد عربي آخر .

6.2.1 وفي سبيل الإضطلاع بمسؤولياته في مجال أسعار الصرف ، أعد الصندوق مشروع أبحاث حول إدارة وتنسيق أسعار الصرف في الدول العربية ، يهدف من خلاله إلى حصر القضايا والمعلومات وتكوين الخبرات اللازمة لتمكين الصندوق من تقديم المشورة للدول الأعضاء في مجال استخدام سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة الإقتصادية . وكذلك للعمل تدريجيا في المدى البعيد على تهيئة الظروف المناسبة لإحداث التقارب المأمول بين نظم وسياسات الصرف في الدول العربية ، لكي يصبح التعاون في هذا المجال أقرب منالا .

7.2.1 ولقد تضمنت المرحلة الأولى من المشروع إجراء دراسة عن الجوانب النظرية المتعلقة بإدارة أسعار الصرف ، وثلاث دراسات عن الدروس المستفادة من التجارب غير العربية في نفس المجال ، ودراسة عن سلوك أسعار الصرف في الدول النامية ، بالإضافة إلى دراسة نظم وسياسات الصرف في خمس دول عربية هي الأردن والسودان وقطر والمغرب واليمن الشمالي .

كما تضمنت المرحلة نفسها إقامة ندوة لمناقشة هذه الدراسات يشترك فيها عدد من المتخصصين في داخل الصندوق وخارجه ، بالإضافة إلى ممثلين عن المصارف المركزية العربية . وكذلك إصدار الدراسات مع خلاصة المناقشات في كتابين أحدهما باللغة العربية ، والآخر باللغة الإنجليزية .

ولقد تم الإنتهاء من إجراء الدراسات الخاصة بالمرحلة الأولى للمشروع ، وعقدت ندوة لمناقشة الدراسات خلال 25–27 ابريل 1987 بمقر الصندوق ، شارك فيها ستة وعشرون خبيرا ، بالإضافة إلى مدعوين من المصارف المركزية التي استجابت لدعوة الصندوق وعددها خمسة عشر . ويجري العمل حاليا على إعداد الدراسات وخلاصة المناقشات للنشر .

ثالثا : الأسواق المالية العربية

1.3.1 شمل نشاط الصندوق في مجال الأسواق المالية عام 1987 مجالين مهمين . أولهما تلبية طلبات الدول الأعضاء لتقديم الدعم والمساعدة على تطوير أسواقها المالية المحلية ، وثانيهما الإعداد لتنفيذ مخطط عملي شامل لتطوير الأسواق المالية العربية وتحقيق الربط فيما بينها على الأمد الطويل . ويأتي ذلك من خلال إعادة النظر في استراتيجية الصندوق في مجال الأسواق المالية الذي بدأ خلال العام الماضي .

2.3.1 واستمرارا في تلبية طلبات الدول الأعضاء ، ساهم الصندوق في دعم أهداف مجلس التعاون لدول الخليج العربية من خلال إعداد دراسة عن «امكانية تداول أسهم الشركات الخليجية المشتركة» ، وإعداد دراسة مفصلة عن «جدوى إنشاء جهاز لضمان الودائع المصرفية بدول الخليج العربية» .

3.3.1 وبالإضافة إلى ذلك ، قام الصندوق خلال العام ، بالإستعانة ببعض الخبرات الدولية ، بوضع استراتيجية لعمله في مجال تطوير الأسواق المالية العربية والتنسيق فيما بينها ، ترتكز على محورين : الأول يهدف إلى تطوير هياكل الأسواق المالية لكل بلد عربي على حدة ، ويشمل ذلك

تطوير القوانين التي تحكم المؤسسات القائمة في الأسواق وتوفير المعلومات المالية والإحصائية اللازمة لعملها ، هذا مع الأخذ بعين الإعتبار ضرورة تقارب القوانين والإجراءات وانسجامها بين القطر المعني وبقية الأقطار العربية .

ويقتضي المحور الثاني لاستراتيجية عمل الصندوق العمل من خلال تطوير الأسواق المالية العربية على التقريب التدريجي بينها ، بما في ذلك تبادل الإصدارات من الأسهم والسندات ، لتهيئة الظروف المناسبة فيما بعد للربط بين الأسواق المالية العربية وتيسير تدفقات رؤوس الأموال بينها .

ويضع الصندوق في الإعتبار أن تطوير الأسواق المالية العربية يجب أن يتم مع مراعاة مستوى تطور الإقتصاد بكل دولة ، ومدى تقبل المتعاملين في الاسواق العربية للأدوات المالية المختلفة ، والإستعداد والقابلية لدى الدول الاعضاء لفتح المجال لحرية التدفقات المالية بين بعضها البعض وفقا لظروفها الخاصة .

4.3.1 وبناء على تلك الاستراتيجية وضع الصندوق خطة عمل تهدف إلى القيام بثلاث مهام رئيسة : المهمة الأولى المسح الشامل والتقييم الدقيق والمقارن للأوضاع القانونية والمؤسسية للأسواق المالية في الدول الأعضاء بهدف تطويرها والتنسيق بينها . ويشمل ذلك جميع القوانين التجارية ، وقوانين الشركات ، وإصدار الأدوات المالية ، والقوانين المصرفية ، والمحاسبية ، والتدقيق ، والضرائب ، وغيرها من القوانين التي لها صلة بعمليات المتاجرة في الأسواق المالية . وبناء على هذا المسح الشامل ، يتم إنشاء مركز معلومات عن القضايا القانونية والمؤسسية ، ومتابعة تحديثها كي تصبح أساسا قويا للأبحاث المتخصصة ، وقاعدة نيرة لتوجيه برنامج المعونة الفنية في هذا المجال .

المهمة الثانية ، إعداد إطار قانوني لسوق مالية نموذجية ، للإستفادة منه في مساعدة الدول الأعضاء على تطوير تشريعاتها وقوانينها المتعلقة بأسواقها المالية .

المهمة الثالثة ، تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء في ميدان إنشاء أسواق مالية محلية بالنسبة للأقطار التي ليس لديها مثل تلك الأسواق ، وتطوير الأسواق الموجودة وتنشيط عملياتها بالنسبة للأقطار الأخرى . وسيعمل الصندوق على تجميع الخبرات اللازمة لذلك ، حتى يتمكن من تقديمها للدول الأعضاء ضمن رؤية شاملة تهدف إلى التطوير المرحلي لكل سوق حسب مستواه وحاجته وقدرته الإستيعابية ، وذلك في سبيل الإعداد للتنسيق بينها والمساعدة على تيسير انسياب رؤوس الأموال إلى مواطن الإستثمار والربط بين بعضها مستقبلا للمساهمة في عملية التكامل الإقتصادي والنقدي بين الدول الأعضاء .

رابعا : المعونة الفنية

1.4.1 يقدم صندوق النقد العربي معونة فنية للأجهزة النقدية والمصرفية والمالية بالدول الأعضاء بموجب الفقرة (ي) من المادة الخامسة من اتفاقية إنشائه . وتشكل المعونة الفنية إحدى الوسائل المتاحة للصندوق للمساهمة في تعزيز خطوات التكامل الإقتصادي العربي وتوطيد

مساعي التنمية في الدول الأعضاء . وتسعى سياسة الصندوق في هذا المجال إلى تلبية احتياجات الدول الأعضاء فيما يتعلق بتدريب ورفع كفاءة العاملين في الأجهزة النقدية والمصرفية والمالية وتطوير أساليب إعداد البيانات الاقتصادية والمالية ، وإجراء التحليلات بهدف المساعدة في مناقشة ورسم السياسات الاقتصادية من خلال الدورات التدريبية التي يقيمها في موضوعات متخصصة . وبالاضافة إلى ذلك ، تهدف تلك السياسة إلى إقامة تعاون مستمر بين الصندوق والأجهزة النقدية والمصرفية والمالية في الدول الأعضاء وتوثيق الصلات وتبادل الخبرات فيما بينها .

2.4.1 إتخذ نشاط المعونة الفنية التي يقدمها الصندوق الاشكال الرئيسة التالية :

أ) دورات تدريبية تعقد في مقره .

ب) ترتيبات منح التدريب لبعض العاملين في المؤسسات النقدية والمصرفية في أجهزة مناظرة لمؤسساتهم في دول اعضاء أخرى أو في معاهد متخصصة داخل أو خارج تلك الدول .

ج) توفير خبراء لمدد محدودة لإجراء دراسات أو لإبداء المشورة في موضوعات فنية معينة .

د) ندوات متخصصة تعقد في مقر الصندوق أو خارجه .

3.4.1 واستمرارا لمساهمة الصندوق في رفع كفاءة العاملين في الأجهزة النقدية والمصرفية والمالية من خلال تنظيم دورات التدريب ، نظم الصندوق خلال عام 1987 دورتين تدريبيتين عقدتا في مقره بأبوظبي هما دورة الاحصاءات النقدية والمصرفية ودورة اساليب التحليل الإقتصادي . وقد قدمت الأولى خلال الربع الاول من العام واستمرت عشرين يوما ، وهدفت إلى التعريف بأساليب تجهيز وتبويب وعرض الإحصاءات النقدية والمصرفية بحيث تكون أكثر ملاءمة لمتطلبات التحليل النقدي ومساعدة لمناقشة ورسم السياسات النقدية . وقد وجهت الدورة إلى العاملين في مجال إعداد وتحليل الإحصاءات النقدية بالمصارف المركزية ومؤسسات النقد في الدول الأعضاء . وبلغ عدد المشاركين في هذه الدورة ثلاثة وعشرين متدربا ينتمون إلى ست عشرة دولة عضو . أما الدورة الثانية ، دورة أساليب التحليل الإقتصادي ، فقد قدمت في الربع الأخير من العام واستمرت واحدا وعشرين يوما . وهدفت هذه الدورة إلى تقديم عرض مكثف للمفاهيم والأساليب الحديثة في التحليل الإقتصادي ولمفاهيم الإقتصاد الكلي . وقد وجهت الدورة إلى الفنيين العاملين في المصارف المركزية ووزارات الإقتصاد والتخطيط والأجهزة الحكومية الأخرى التي يتطلب عملها حدودا دنيا من معرفة بالأساليب الحديثة ذات العلاقة بالاقتصاد الكلي . وقد شارك في هذه الدورة سبعة وعشرون متدربا من ثماني عشرة دولة عضو . وتميزت هذه الدورة بكونها الأولى التي يقدمها الصندوق باللغة العربية ، ويعتمد فيها على خبرته وجهازه الفني . وأتت هذه الدورة في إطار سعي الصندوق تدريجيا إلى تكوين فريق متخصص في شؤون التدريب . وبهذه الدورة ، يبلغ عدد الدورات التدريبية التي أقامها الصندوق منذ بدء نشاطه في هذا المجال عام 1981 عشر دورات ، غطت سبعة مواضيع مبينة في جدول (5) .

جدول (5)
الدورات التدريبية التي أقامها
صندوق النقد العربي وعدد المستفيدين منها
1987—1981

موضوع الدورة	عدد المستفيدين من كل دورة					المجموع
	1981	1983	1985	1986	1987	
1) إعداد ميزان المدفوعات	20	24	16	—	—	60
2) إدارة الإحتياطيات وتحليل مخاطر الائتمان	19	—	20	—	—	39
3) التحليل المالي	—	18	—	—	—	18
4) الرقابة على المصارف	—	—	21	—	—	21
5) المالية العامة	—	—	—	19	—	19
6) الإحصاءات النقدية والمصرفية	—	—	—	—	23	23
7) أساليب التحليل الإقتصادي	—	—	—	—	27	27

4.4.1 وفي مجال عقد الندوات المتخصصة في موضوعات متصلة بالإهتمامات الإقتصادية والمالية في الدول الأعضاء ، قام الصندوق خلال العام بتنظيم واستضافة ندوتين هما : ندوة « سياسات التصحيح واستراتيجيات التنمية في البلدان العربية » وندوة « إدارة وتنسيق أسعار الصرف في البلدان العربية » . وقد عقدت الندوة الأولى خلال الفترة 16–1987/2/18 في مقر الصندوق ، وتم تنظيمها بالإشتراك مع صندوق النقد الدولي . وقد جاءت هذه الندوة منسجمة مع الأهمية الخاصة التي اكتسبتها قضية التصحيح والتنمية في البلدان العربية في ضوء تطورات سوق النفط وانعكاساتها على أسعار النفط والإيرادات النفطية والتطورات غير المواتية في الإقتصاد العالمي . وهدفت الندوة إلى المساهمة والمساعدة في تنمية الوعي والتفاهم حول الجوانب المختلفة للمشاكل والمسائل والسياسات المتعلقة بالتصحيح والتنمية . وتمت خلال الندوة مناقشة ست أوراق ، وساهم في أعمالها 45 مشاركا من مؤلفين ومعقبين ومراقبين جاءوا من غالبية الدول الأعضاء ومن المنظمات الدولية والإقليمية العربية المتخصصة . وقد أتاحت الندوة الفرصة لتقييم الدور الذي يقوم به كل من صندوق النقد الدولي والمصرف الدولي ، كما أتاحت الفرصة أيضا للإطلاع على تجارب بعض الدول الأعضاء في مواجهة متطلبات التصحيح والتنمية ومناقشتها والخيارات المتاحة لها . وبهذه المناسبة صدر عن الصندوق كتاب بعنوان « التصحيح والتنمية في البلدان العربية » يتضمن أعمال الندوة من بحوث وتعقيبات وموجزا لما دار من مناقشات بين المشاركين . كما قام صندوق النقد الدولي ، بناء على اتفاق معه ، بإصدار الكتاب نفسه باللغة الإنجليزية .

أما الندوة الثانية ، ندوة «إدارة وتنسيق أسعار الصرف في البلدان العربية» ، فقد عقدت خلال الفترة 25–1987/4/27 بمقر الصندوق وشارك فيها 26 خبيرا بالإضافة الى 15 من الفنيين العاملين في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي استجابت لدعوة الصندوق . وقد جاءت الندوة في إطار سعي الصندوق إلى حصر القضايا والمعلومات وتكوين الخبرات اللازمة لتمكينه من تقديم المشورة للدول الأعضاء في إدارة واستخدام سعر الصرف كأداة من أدوات السياسة النقدية ، وكذلك العمل تدريجيا على تهيئة الظروف المناسبة لإحداث التقارب المنشود بين نظم وسياسات أسعار الصرف في الدول العربية لكي يصبح التعاون في هذا المجال أكثر فائدة وفعالية . وقد تناولت الندوة عرض ومناقشة عشر دراسات تضمنت الجوانب النظرية المتعلقة بإدارة أسعار الصرف والدروس المستفادة من التجارب غير العربية وسلوك أسعار الصرف في الدول النامية ، بالإضافة إلى دراسة نظم وسياسات أسعار الصرف في خمس دول أعضاء هي الأردن والسودان وقطر والمغرب وجمهورية اليمن العربية . وسيقوم الصندوق باصدار أعمال الندوة لتعميم ونشر الفائدة منها .

5.4.1 وفي إطار التدريب خارج مقر الصندوق للعاملين في المؤسسات النقدية والمالية والمصرفية عن طريق الايفاد الى دول أعضاء أخرى أو معاهد متخصصة خارج الدول العربية ، قام الصندوق خلال عام 1987 بتنظيم وتمويل ترتيبات تدريبية إستفاد منها 24 متدربا ينتمون إلى عشر دول أعضاء . وتم التدريب لدى مؤسسات مناظرة أو متخصصة تقع في خمس دول أعضاء وأربعة بلدان أخرى ولفترات تراوحت بين أربعة ايام وثلاثة أشهر . وبذلك يكون قد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من هذا النوع من التدريب حتى نهاية 1987 مائة وثمانية وتسعين متدربا .

6.4.1 وباشر الصندوق في النصف الثاني من عام 1987 بمناقشة أسلوب ومحتوى خدمات المعونة الفنية التي يقدمها للدول الأعضاء ، بهدف تعزيز مساهمته في تحسين القدرات الفنية للعاملين في مجالي النقد والمالية ، وكذلك دراسة الوسائل الإضافية والبديلة المتاحة التي يمكن اعتمادها لتطوير تلك الخدمات . وقد تركز الجهد في هذه المرحلة على النظر في سبل تطوير برامجه التدريبية نوعا وكما ، وتجسد في إجراء دراسة أولية لامكانية إنشاء معهد للسياسات الاقتصادية . وقد شملت الدراسة تصورا لمعهد قابل للتحول إلى مركز مرموق للبحوث التطبيقية حول السياسات الإقتصادية ، واقترحت أن يرتكز نشاطه على محورين ، أحدهما توفير بيئة موضوعية علمية تتيح للباحثين إعداد الدراسات التطبيقية ومناقشتها مع المفكرين وواضعي السياسات العرب . والمحور الآخر تطوير المهارات الفنية في الدول الأعضاء عن طريق تنظيم دورات تدريبية متقدمه متخصصة في الموضوعات الفنية المتصلة بعمليات الأجهزة النقدية والمالية والمصرفية والاحصائية .

خامسا : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية

1.5.1 إستمر الصندوق خلال العام في جهوده لدعم العمل العربي المشترك في المجال الإقتصادي من خلال التعاون مع المنظمات العربية . وفي هذا المجال قام الصندوق بوصفه أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد للدول العربية بالإعداد لاجتماع المكتب الدائم للمجلس الذي عقد خلال 23 أغسطس 1987 والدورة الإعتيادية الثانية عشرة للمجلس التي عقدت خلال 24–25 أغسطس 1987 في تونس .

وكان من أهم ما ناقشته تلك الإجتماعات ورقة العمل والتوصيات التي أعدها الصندوق إستجابة لقرار المجلس رقم (2) لسنة 1986 عن دور المصارف المركزية والتجارية والمؤسسات المصرفية الأخرى في تنمية التجارة العربية ، التي اشتملت على مقترحات لإنشاء ترتيب لتمويل الصادرات العربية البينية . ولقد أصدر المجلس في دورته الثانية عشرة القرار رقم (2) لسنة 1987 بتأييد المشروع المقدم من الصندوق من حيث المبدأ وإحالته إلى لجنة فنية للاتفاق على صيغة ملائمة له تمهيدا لإعادة عرضه على المجلس في دورة إستثنائية قادمة ، لتقديم توصية محددة حوله إلى محافظي الصندوق .

وبالإضافة إلى أولويات العمل ، ناقش المجلس أيضا مشروعا مقدما من الصندوق حول أسلوب للتشاور خلال جلسات المجلس حول التطورات والسياسات النقدية للدول الأعضاء ، وأقر ذلك المشروع . كما قرر المجلس أيضا إستكمال دراسة المشروع المعدل الذي كان قد أعده الصندوق للقواعد الأساسية لحساب تسوية المدفوعات الجارية بين الدول العربية .

وناقش المجلس التقرير الإقتصادي العربي الموحد ، الذي يقوم الصندوق بتحريره وإصداره ثم تقديمه إلى المجلس كل عام ، والذي يشارك في إعداده كل من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . كما ناقش المجلس النقاط المقترح إدراجها في الخطاب العربي الموحد لعام 1987 ، الذي يلقى نيابة عن الدول العربية خلال الإجتماعات المشتركة لصندوق النقد الدولي والمصرف الدولي .

ولقد قام المجلس أيضا خلال نفس الدورة بإصدار صيغة جديدة لقواعده الإجرائية ، والتي كانت قد صدرت اول مرة في دورته الخامسة عام 1980 ، وجرت عليها عدة تعديلات لاحقة . ولقد اخذت الصيغة الجديدة للقواعد الاجرائية في الإعتبار تغير الظروف والأحوال ، وتطور أسلوب العمل داخل المجلس .

2.5.1 وشارك الصندوق في الدورتين اللتين عقدهما المجلس الإقتصادي والإجتماعي هذا العام . ولقد عقدت أولاهما ، وهي الدورة الثانية والأربعين ، في الرياض خلال 9–12 فبراير1987 ، وإجتمع على هامشها مؤتمر التجارة العربية الذي حضره الصندوق وقدم إليه دراسة عن تنمية التجارة العربية البينية . ولقد كان من أهم ما ناقشته دورة المجلس تلك ، موضوعي الأمن الغذائي العربي ، والتبادل التجاري العربي البيني . وفي إطار استعراض توصيات مؤتمر التجارة ، أحيط المجلس علما بالمشروع الذي أعده الصندوق لإنشاء ترتيب لتمويل الصادرات العربية البينية . كما أوصى بأن يقوم الصندوق بدراسة الوسائل الكفيلة بتيسير تسوية المدفوعات بين الدول العربية بما يعزز التبادل التجاري العربي البيني .

وعقدت الثانية ، وهي الدورة الثالثة والأربعون ، هذا العام في خلال الفترة 30 أغسطس — 3 سبتمبر 1987 . وكان من اهم ما ناقشه المجلس ، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ قراراته السابقة خاصة في مجال الأمن الغذائي والتبادل التجاري العربي البيني ، متابعة التطورات الإقتصادية في الدول العربية ، حيث يقوم الصندوق كل عام بتقديم خلاصة التقرير الإقتصادي العربي الموحد إلى المجلس . وكذلك الإطلاع على قرارات الدورة الثانية عشرة لمجلس محافظي المصارف المركزية ورؤساء مؤسسات النقد للدول العربية ، وتقييم أوضاع المنظمات العربية المتخصصة .

3.5.1 وعلى هامش دورتي المجلس ، ساهم الصندوق في اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للجنة التنسيق بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأجهزة العاملة في نطاقها ، والمنظمات العربية المتخصصة ، حيث تجري مناقشة الشؤون ذات الإهتمام المشترك في تلك المنظمات ، وأساليب التعاون فيما بينها . ولقد تركزت مناقشات اجتماعات الدورة الثامنة عشرة للجنة التنسيق على مراجعة الأوضاع الراهنة للمنظمات العربية المتخصصة .

4.5.1 وبالإضافة إلى ذلك ، شارك الصندوق في اجتماعات عدد من المنظمات العربية والإقليمية والدولية ، مدرجة تفصيلاتها في جدول (ب ـ 5) بالملحق .

سادسا: النشاط الإستثماري

1.6.1 حددت قرارات مجلس المديرين التنفيذيين الخطوط العامة للسياسة الإستثمارية والضوابط الأساسية لإدارة الإستثمارات . ويعتبر النشاط الإستثماري مجالا مهما يستهدف الصندوق من ورائه الحفاظ على موارده وتعزيز احتياطياته من أجل تأمين الموارد اللازمة لمواجهة متطلبات الإقراض للدول الأعضاء ، ولتغطية نفقاته الإدارية ، وتمكينه من التوسع في مجالات نشاطه الأخرى .

وفي إطار السياسة الإستثمارية التي وضعها مجلس المديرين التنفيذيين ، قام الصندوق بوضع المعايير والمؤشرات اللازمة لإختيار المؤسسات المصرفية التي يتعامل معها ، وانتقاء الأدوات الإستثمارية ذات مستوى الضمان والآجال التي تتناسب مع توقعات التدفقات النقدية وتطور نشاطه . كما أخذ بعين الإعتبار التوزيع الجغرافي الأنسب ، الذي يقلل من المخاطر بأنواعها المختلفه إلى أدنى حد ممكن .

2.6.1 ولقد قام الصندوق خلال عام 1987 بإدارة محفظته الإستثمارية في ضوء الأوضاع المستجدة ، التي تميزت بعدم الإستقرار الذي ساد الأسواق المالية العالمية في العامين الماضيين ، وما صاحبها من تقلبات حادة ، واضطراب مستمر في أسعار صرف العملات الرئيسة ، وتذبذب أسعار الفائدة على تلك العملات . ولقد روعي في إدارة المحفظة الإستثمارية توزيع مكوناتها على العملات الداخلة في سلة وحدات حقوق السحب الخاصة بما يتلاءم مع اتجاه أسواق تلك العملات خلال الفترة الماضية .

ويرجع اهتمام الصندوق بوحدات حقوق السحب الخاصة إلى أن موجوداته تُقوَّم بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات منها ، وذلك سعيا إلى المحافظة على القيمة الحقيقية لمجمل المحفظة الإستثمارية . والجدير بالذكر أن الصندوق واحد من المؤسسات المعدودة في العالم التي تتمتع بمرتبة «الحائزين الآخرين» لدى صندوق النقد الدولي ، الأمر الذي يعطيه الحق في التعامل بوحدات حقوق السحب الخاصة بحُرية مع المؤسسات الأخرى الحائزة على نفس الصفة ومع الدول الأعضاء في الصندوق . هذا وتشير الإحصائيات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى أن صندوق النقد العربي يعتبر من أكثر الحائزين الآخرين إستخداما لهذه الوحدة في السنوات الخمس الماضية .

3.6.1 وفي ضوء الإمكانات المتاحة للصندوق من حيث الخبرات الفنية ، فإن الصندوق سوف يوجه اهتمامه لتوفير تلك الخدمات للمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، آملا أن يساعد ذلك على تحقيق المصالح العربية والحفاظ عليها . ومما يجعل الصندوق أكثر تأهيلاً لتقديم تلك الخدمات هي صلاته المستمرة مع الأسواق المالية العالمية ، وقدرته على متابعة التطورات في الإقتصاد العالمي بصفة عامة ، والإقتصادات العربية بصفة خاصة ، وبالنظر أيضا إلى العلاقة الخاصة التي تربط الصندوق بالمصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، والإهتمامات المشتركة ، وحاجة تلك المصارف إلى العديد من الخدمات ، وبوجه خاص في مجال إدارة حافظاتها من العملات الأجنبية بصورة تتواءم مع الفرص المتاحة في الأسواق المالية العالمية .

القســـم الثانـــي

الأوضاع المالية للصنـدوق

تعكس البيانات المالية الختامية المركز المالي للصندوق ونتائج أعمال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 1987 كما يلـــي :

أولا : المركز المالي

صافي الأصـــول

1.1.2 بلغت قيمة صافي أصول الصندوق (مجموع الأصول مطروحا منها دائنون ومطلوبات أخرى) 384,556 ألف دينار عربي حسابي كما في 31 ديسمبر 1987 مقارنة بصافي الأصول في نهاية عام 1986 والتي بلغت 392,607 ألف دينار عربي حسابي أي بانخفاض مقداره 8,051 ألف دينار عربي حسابي (2.05 بالمائة) .

ويتضمن صافي أصول الصندوق ما يلي :

قـروض للـدول الأعضاء

2.1.2 بلغ مجموع القروض المقدمة للدول الأعضاء 358,187 ألف دينار عربي حسابي كما في 1987/12/31 ، مقارنة بمبلغ 329,068* لف دينار عربي حسابي كما في 1986/12/31 ، أي بزيادة مقدارها 29,119 ألف دينار عربي حسابي وبنسبة 8.85 بالمائة . وبلغ مجموع أقساط القروض المسددة 190,522 ألف دينار عربي حسابي في 1987/12/31 ، مقارنة بما تم سداده حتى 1986/12/31 والبالغ 137,310 ألف دينار عربي حسابي ، مما أدى إلى انخفاض رصيد القروض القائمة بذمة الدول الأعضاء بمبلغ 26,393 ألف دينار عربي حسابي . وبذلك بلغ رصيد قروض الدول الأعضاء كما في 1987/12/31 مبلغ 157,450 ألف دينار عربي حسابي يمثل 40.94 بالمائة من صافي أصول الصندوق ، مقارنة برصيد القروض للسنة الماضية والبالغ 183,843 ألف دينار عربي حسابي .

3.1.2 وبلغ التزام الصندوق من القروض 167,665 ألف دينار عربي حسابي يمثل 58.86 بالمائة من رأس المال المدفوع بالعملات القابلة للتحويل . ويتضمن ذلك رصيد قروض مقدمة للدول الأعضاء كما في 1987/12/31 بمبلغ 157,450 ألف دينار عربي حسابي مضافا إليه أقساط قروض غير مسحوبة بمبلغ 10,215 ألف دينار عربي حسابي .

★ يقل هذا المبلغ عن المبلغ المذكور في تقرير عام 1986 بمبلغ 3,800 ألف دينار عربي حسابي نتيجة لعدم سحب الدفعة الثانية من القرض العادي الأول لجمهورية اليمن العربية البالغة 3,800 الف دينار عربي حسابي .

ودائع لدى البنوك

4.1.2 بلغ مجموع الودائع لدى البنوك 189,798 ألف دينار عربي حسابي كما في 1987/12/31 . ويمثل ذلك 49.36 بالمائة من صافي أصول الصندوق ، مقارنة بمجموع الودائع والبالغ 173,815 ألف دينار عربي حسابي كما في 1986/12/31 ، أي بزيادة قدرها 15,983 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 9.20 بالمائة .

أصول أخرى

5.1.2 تتضمن الأصول الأخرى ودائع لدى البنوك المركزية بلغت قيمتها 5,326 ألف دينار عربي حسابي أو ما يعادل 1.38 بالمائة من صافي الأصول ، وأصول ثابتة بمبلغ 4,686 ألف دينار عربي حسابي أو ما يعادل 1.22 بالمائة من صافي الأصول ، بالإضافة إلى استثمارات بمبلغ 17,039 ألف دينار عربي حسابي أو ما يعادل 4.43 بالمائة من صافي الأصول . وبلغ رصيد حساب الحائزين الآخرين لدى صندوق النقد الدولي مبلغ 4,573 ألف دينار عربي حسابي أي ما يعادل 1.19 بالمائة من صافي الأصول . وبلغت الفوائد المستحقة وحسابات مدينة أخرى وحسابات جارية وتحت الطلب (بعد طرح دائنون ومطلوبات أخرى) مبلغ 5,684 ألف دينار عربي حسابي أي ما يعادل 1.48 بالمائة من صافي الأصول .

رأس المال والإحتياطيات

6.1.2 بموجب المادة الحادية عشرة من الإتفاقية ، تتكون موارد الصندوق من : رأس المال المدفوع والإحتياطيات ، والقروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق ، وأية موارد أخرى يقررها مجلس المحافظين .

ويشكل رأسمال الصندوق أهم مصدر لتمويل القروض التي تقدم لدعم موازين مدفوعات الدول الأعضاء . وتحدد حصص الدول الأعضاء المدفوعة من رأس المال مدى استفادة الدولة العضو من دعم الصندوق لميزان مدفوعاتها ، كما تحدد القوة التصويتية للدول الأعضاء .

رأس المال

7.1.2 طبقا لأحكام الفقرة (جـ) من المادة الخامسة عشرة من اتفاقية الصندوق وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1983 ، تمت زيادة رأس المال المصرح به من 268 مليون دينار عربي حسابي إلى 600 مليون دينار عربي حسابي ، أي بزيادة قدرها 332 مليون دينار عربي حسابي تدفع على خمسة أقساط سنوية متساوية .

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1985 تم تمديد مهلة سداد القسطين الأول والثاني لفترة أقصاها 1985/9/30 و 1985/12/31 على التوالي ، وتسديد الأقساط المتبقية من الزيادة خلال فترات سنوية تنتهي بتاريخ 12/31 من السنوات 1986 و 1987 و 1988 .

وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1987 تم اعتبار رأسمال الصندوق المقرر حاليا مساويا لرأس المال المصرح به ، مع إعطاء الحق للدول الأعضاء في الإكتتاب من أصل الزيادة التي أقرها مجلس المحافظين في عام 1983 بالمبلغ الذي تراه مناسبا ، وكذلك الحق للدول الأعضاء التي قامت بدفع القسط الثاني والثالث باسترجاع هذين القسطين أو زيادة حصتها في رأس المال بمقدارهما . ويلاحظ أن موضوع هذا القرار معروض على الدورة الثانية عشرة لمجلس محافظي الصندوق .

وبلغ رأس المال المدفوع 290,190 ألف دينار عربي حسابي في 1987/12/31 وذلك بالمقارنة مع رأس المال المدفوع في 1986/12/31 والبالغ 312,790 ألف دينار عربي حسابي . ويمثل الفرق البالغ 22,600 ألف دينار عربي حسابي الأقساط المستردة من قبل بعض الدول الأعضاء . كما بلغت نسبة رأسمال الصندوق المدفوع إلى رأس المال المكتتب 86.68 بالمائة في نهاية عام 1987 ، الجدول (ب - 1)

شكـــل رقـــم (1)
رأس المال المدفوع ورأس المال المقرر دفعـه
1987 - 1977
(مليون دينار عربي حسابي)

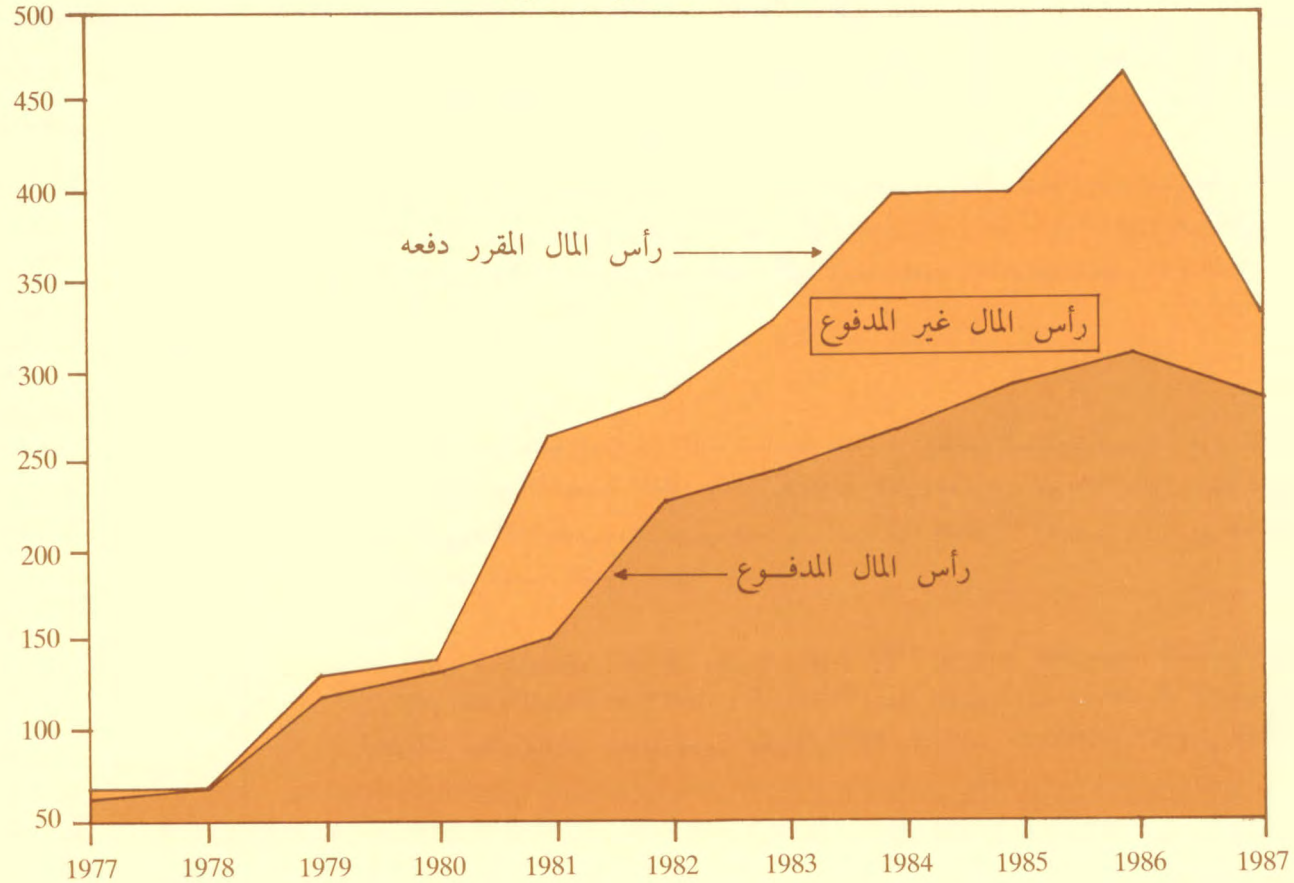

وبلغ رأس المال المكتتب وغير المدفوع 44,610 ألف دينار عربي حسابي ، ويتضمن المتبقي من القسط الأول من الزيادة في رأس المال ، بالاضافة الى حصة فلسطين التي تم تأجيل المطالبة بها بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 ، وكذلك حصة جمهورية مصر العربية في رأس المال المقرر دفعه والبالغة 25,250 ألف دينار عربي حسابي .

الإحتياطيات

8.1.2 بموجب المادة السادسة عشرة من اتفاقية الصندوق تم إنشاء إحتياطي عام بلغ 94,366 ألف دينار عربي حسابي أي ما نسبته 24.54 بالمائة من مجموع رأس المال المدفوع والإحتياطيات ، مقارنة بمجموع الإحتياطي العام كما في 1986/12/31 والبالغ 79,817 ألف دينار عربي حسابي ، أي بزيادة قدرها 14,549 ألف دينار عربي حسابي وبمعدل نمو قدره 18.23 بالمائة .

نتائج أعمال السنة

الدخل

1.2.2 بلغ إجمالي دخل الصندوق 18,150 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1987 ، مقارنة بإجمالي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1986 والبالغ 18,812 ألف دينار عربي حسابي ، أي بانخفاض مقداره 662 ألف دينار عربي حسابي ، (3.52 بالمائة) . وتمثل الفوائد والرسوم على القروض 28.68 بالمائة من إجمالي الدخل ، كما تمثل الفوائد على الودائع والاستثمارات 69.55 بالمائة . أما الإيرادات الأخرى فتمثل 1.77 بالمائة من إجمالي الدخل .

الإنفاق

2.2.2 بلغ مجموع الإنفاق 3,601 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1987 مقارنة بإجمالي الإنفاق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1986 والبالغ 3,875 ألف دينار عربي حسابي ، أي بانخفاض مقداره 274 ألف دينار عربي حسابي ، وبنسبة 7.07 بالمائة .

صافي الدخل

3.2.2 بلغ صافي الدخل 14,549 ألف دينار عربي حسابي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1987 ، مقارنة بصافي الدخل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 1986 والبالغ 14,937 ألف دينار عربي حسابي ، أي بانخفاض مقداره 388 ألف دينار عربي حسابي ، (2.60 بالمائة) . وقد تم تحويل صافي الدخل للسنة إلى الإحتياطي العام وذلك طبقا للفقرة (ب) من المادة (16) من إتفاقية الصندوق .

صندوق النقد العربـــي

البيانات المالية

31 ديسمبر 1987

تقرير مراقبي الحسابات

للسادة أعضاء مجلس المحافظين
صندوق النقد العربي

لقد فحصنا البيانات المالية لصندوق النقد العربي المبينة على الصفحات من 2 الى 7. لقد تم فحصنا وفقا لاصول التدقيق المتعارف عليها دوليا وقد شمل فحصنا اجراء الاختبارات اللازمة للسجلات المحاسبية وغيرها من اجراءات المراقبة الاخرى التي اعتبرناها ضرورية وقد حصلنا على كافة المعلومات والايضاحات التي طلبناها لأداء مهمتنا .

في رأينا أن البيانات المالية تعبر بصورة صحيحة وعادلة عن المركز المالي للصندوق في 31 كانون الاول (ديسمبر) 1987 وعن نتائج اعماله للسنة المنتهية في ذلك التاريخ .

في رأينا ايضا ان الصندوق يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في تلك السجلات وأن المصروفات الادارية الفعلية مطابقة لاحكام القواعد المالية المعمول بها في الصندوق وللحدود المرسومة لها في الميزانية الادارية .

ارنســـت وونـــى

ابوظبـــي
24 شباط (فبراير) 1988

صندوق النقد العربي
الميزانية العمومية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1987

الأصـــول	ايضاح	1987 ألف دينار عربي حسابي	1986 ألف دينار عربي حسابي
قروض للدول الأعضاء	3	157,450	183,843
ودائع لدى البنوك المركزية	4	5,326	5,326
حسابات جارية وتحت الطلب			
لدى البنوك		368	606
حساب الحائزين الآخرين لدى			
صندوق النقد الدولي		4,573	2,670
ودائع لدى البنوك		189,798	173,815
استثمارات		17,039	12,884
فوائد مستحقة وحسابات			
مدينة أخرى	5	21,578	18,563
الأصول الثابتة	6	4,686	5,180
		400,818	**402,887**
رأس المال والاحتياطيات والخصوم			
رأس المال المصرح به	7	600,000	600,000
رأس المال المدفوع	7	290,190	312,790
احتياطي عام	8	94,366	79,817
رأس المال المدفوع والاحتياطيات		384,556	392,607
حسابات دائنة ومطلوبات أخرى		16,262	10,280
		400,818	**402,887**

تشكل الايضاحات من 1 الى 8 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

د. عبدالله القويز
المدير العام رئيس مجلس الادارة

صندوق النقد العربي
بيان الدخل والانفاق
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 1987

الدخـــــل	ايضاح	1987 ألف دينار عربي حسابي	1986 ألف دينار عربي حسابي
فوائد ورسوم على القروض للدول الأعضاء		5,205	6,077
فوائد على الودائع		11,403	11,240
فوائد على الاستثمارات		1,221	1,103
ايرادات اخرى		321	392
		18,150	**18,812**
الانفـــــاق			
مصروفات ادارية وعمومية		2,551	3,137
استهلاك الأصول الثابتة		515	761
خسائر/(أرباح) اعادة تقييم الاستثمارات		353	(91)
صافي فروقات تحويل العملات		182	68
		3,601	**3,875**
صافي الدخل للسنة حول الى الاحتياطي العام	8	**14,549**	**14,937**

تشكل الايضاحات من 1 الى 8 المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

صندوق النقد العربي
ايضاحات حول البيانات المالية
31 كانون الأول (ديسمبر) 1987

1 ـ نشاط الصندوق

أنشىء صندوق النقد العربي بموجب اتفاقية حررت في 27 نيسان (ابريل) 1976 من قبل 21 دولة عربية رغبة منها في ارساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية وتنمية المبادلات التجارية فيما بينها . ويقوم الصندوق بصورة رئيسة بتقديم قروض للدول الأعضاء من اجل تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها . ان مقر الصندوق كائن في مدينة ابوظبي بدولة الامارات العربية المتحدة .

2 ـ السياسات المحاسبية المهمة

أ) العرف المحاسبي

تعد البيانات المالية وفقا لمبدأ التكلفة الفعلية . بمقتضى اتفاقية الصندوق اعدت هذه البيانات بالدينار العربي الحسابي الذي يعادل ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي .

ب) العملات الأجنبية

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقا لاسعار الصرف السائدة في وقت اجراء المعاملة . تحول ارصدة الأصول (باستثناء الأصول الثابتة) والخصوم المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية الى وحدات حقوق السحب الخاصة طبقا لأسعار التحويل الصادرة من صندوق النقد الدولي . كما وتدرج الأرباح او الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل والانفاق . تسجل الأصول الثابتة باسعار الصرف السائدة عند دفع تكلفتها .

ج) الاستثمارات

تقيم الاستثمارات التي تشمل السندات القابلة للتداول والأوراق المالية بسعر التكلفة او سعر السوق ايهما أقل .

د) استهلاك الأصول الثابتة

يستهلك الفرق بين تكلفة الأصول الثابتة وقيمتها المقدرة في نهاية مدة استخدامها المقررة على اقساط سنوية متساوية خلال فترة استخدامها المتوقعة .

هـ) معاشات التقاعد ومكافأة نهاية الخدمة

يحمل بيان الدخل والانفاق بمساهمات التقاعد التي تحتسب وفقا لنظام تقاعد العاملين . اما بالنسبة للعاملين غير المشمولين بنظام التقاعد فيؤخذ مخصص للمبالغ الواجبة الدفع لهم عند انتهاء خدماتهم وتحتسب هذه المبالغ وفقا لقرارات مجلس المديرين التنفيذيين في هذا الصدد .

و) احتساب الايرادات

يتم احتساب الفوائد المستحقة القبض على اساس المبلغ وسعر الفائدة تناسبا مع الفترة الزمنية المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) . وتعلق الفوائد على قروض الدول المتأخرة بالدفع اكثر من سنة وفوائد متأخرات اقساط القروض وفوائدها وتسجل في حساب الايرادات عند تحصيلها .

3 ـ قروض للدول الأعضـاء

	1987 ألف دينار عربي حسابي	1986 ألف دينار عربي حسابي
قروض مقررة	358,187	332,868
قروض غير مسحوبة	(10,215)	(11,715)
اقساط قروض مسددة	(190,522)	(137,310)
	157,450	**183,843**

تتضمن القروض للدول الأعضاء اقساط قروض مستحقة وغير مستلمة كما في تاريخ الميزانية تبلغ قيمتها 47,519 ألف دينار عربي حسابي (1986 : 36,908 ألف دينار عربي حسابي) .

4 ـ ودائـــع لـدى البنوك المركزية

تمثل هذه الودائع مجموع المبالغ التي دفعتها الدول الأعضاء كحصتها من رأس المال بالعملات الوطنية وهي مودعة لدى البنوك المركزية لهذه الدول تنفيذا للبند رقم (4) الفقرة (أ) للمادة (14) من اتفاقية الصندوق .

5 ـ فـواد مستحقة وحسابات مدينة أخـــرى

يتضمن هذا البند فوائد مستحقة وتأخيرية غير مستلمة على القروض تبلغ قيمتها 16,481 ألف دينار عربي حسابي (1986 : 12,112 ألف دينار عربي حسابي) .

6 - الأصول الثابتة

ان فترات الاستخدام المتوقعة للأصول الثابتة لغرض احتساب الاستهلاك هي كالآتي :

- بناية مقر الصندوق	15 سنة
- الأثاث والتركيبات	4 سنوات
- المعدات والحاسب الآلي	4 سنوات
- السيارات	سنتان

7 - رأس المال المصرح به

بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1983 تقرر زيادة رأس المال الواجب دفعه الى 600 مليون دينار عربي حسابي وبموجب قرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1985 يسدد القسط الأول من زيادة رأس المال في 1985/9/30 وتسدد الأقساط الأخرى من الزيادة خلال فترات سنوية تنتهي في 12/31 من السنوات 1985, 1986, 1987, 1988 وكذلك وبقرار مجلس المحافظين رقم (3) لسنة 1987 تم تخفيض رأس المال المكتتب به الى رأس المال الأصلي زائدا القسط الأول من الزيادة المقررة بقرار مجلس المحافظين رقم ٣ لسنة 1983 ، كما واعطي الحق لكل دولة ان تكتتب من اصل الزيادة التي قررت بقرار مجلس المحافظين رقم 3 لسنة 1983 بالمبلغ الذي تراه مناسبا ، واعطاء الحق للدول التي دفعت القسطين الثاني والثالث في استرجاعهما أو زيادة حصتها في رأس المال بمقدار هذين القسطين .

	1987 ألف دينار عربي حسابي	1986 ألف دينار عربي حسابي
رأس المال المقرر دفعه	334,800	467,200
رأس المال غير المدفوع	44,610	154,410
رأس المال المدفوع	**290,190**	**312,790**

يتضمن رأس المال غير المدفوع 25,250 ألف دينار عربي حسابي عن مساهمة جمهورية مصر العربية في رأس المال المقرر دفعه .

تم تأجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها في رأسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978 .

لم يتم احتساب الفوائد المنصوص عليها في قرار مجلس المحافظين رقم (4) لسنة 1979 على حصة جمهورية مصر العربية في رأس المال غير المسددة .

8 - الاحتياطي العام

	1987 ألف دينار عربي حسابي	1986 ألف دينار عربي حسابي
الرصيد في 1987/1/1	79,817	64,880
محول من بيان الدخل والانفاق	14,549	14,937
الرصيد في 1987/12/31	**94,366**	**79,817**

الملاحـــــق

الملحـــق (أ)

جـــداول قروض الصنـــدوق

جـــدول (أ - 1)

القروض التي قدمها الصندوق

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	عدد القروض	القيمة	المسحوب	المسدد
1978	2	6,563	6,563	—
1979	5	16,500	11,500	—
1980	4	11,750	10,250	4,125
1981	10	78,615	50,955	6,469
1982	8	31,440	47,567	4,541
1983	10	80,925	97,208	15,871
1984	5	18,465	18,050	27,664
1985	9	50,955	50,955	52,619
1986	11	33,855	28,105	26,021
1987	3	29,120	26,820	53,212
المجموع	**67**	**358,188**	**347,973**	**190,522**

جـــدول (أ - 2)

أنواع وقيم القروض التي قدمها الصندوق*

(ألف دينار عربي حسابي)

السنة	تلقائـــي		عـــادي		تعويضـــي		ممتـــد		تسهيل تجاري*		المجمـــوع	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
1978	2	6,563	—	—	—	—	—	—	—	—	2	6,563
1979	4	5,250	—	—	1	11,250	—	—	—	—	5	16,500
1980	2	2,250	1	4,500	—	—	1	5,000	—	—	4	11,750
1981	6	15,405	1	8,820	2	44,590	1	9,800	—	—	10	78,615
1982	5	14,280	—	—	2	13,240	1	3,920	—	—	8	31,440
1983	4	34,545	1	5,700	—	—	2	31,800	3	8,880	10	80,925
1984	3	7,065	—	—	1	6,500	—	—	1	4,900	5	18,465
1985	6	42,495	—	—	—	—	2	7,760	1	700	9	50,955
1986	8	21,855	1	6,250	1	3,250	—	—	1	2,500	11	33,855
1987	—	—	1	7,050	—	—	—	—	2	22,070	3	29,120
المجموع	**40**	**149,708**	**5**	**32,320**	**7**	**78,830**	**7**	**58,280**	**8**	**39,050**	**67**	**358,188**

★ أضيف هذا التسهيل خلال عام 1981 إلى القروض التي يقدمها الصندوق .

جـــــدول (أ - 3)

رصيد القروض القائمة* بذمة الدول المقترضة بأنواعها المختلفة في 1986 و 1987

(ألف دينار عربي حسابي)

نوع القروض	نهاية عام 1986			نهاية عام 1987			التغير خلال عام 1987		
	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية	العدد	المبلغ	نسبة مئوية
قروض تلقائية	21	71,565.00	38.9	18	59,897.82	38.0	3-	11,667.18-	16.30-
قروض عادية وممتدة	9	74,902.50	40.7	10	60,877.50	38.7	1	14,025.00	18.70-
تسهيل تبادل تجاري	6	11,315.00	6.2	6	27,995.00	17.8	0	16,680.00	147.4
قروض تعويضية	4	26,060.00	14.2	3	8,680.00	5.5	1-	17,380.00	66.7-
المجمـــــوع	**40**	**183,842.50**	**100.00**	**37**	**157,450.32**	**100.00**	**3-**	**26,392.18-**	**14.4-**

* جملة القروض المسحوبة - جملة الأقساط المسددة منها .

جـــدول (أ - 4)

نسبة رصيد القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
الى حصتها من رأسمال الصندوق المدفوع بعملات قابلة للتحويل في 1986 و 1987

(ألف دينار عربي حسابي)

الدولـــة	نهايـــة 1986			نهايـــة 1987		
	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية	رصيد القروض في ذمة الدولة المقترضة	رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل	نسبة مئوية
الأردن	9,380	6,720	140	6,020	5,320	113
تونـــس	5,175	6,900	75	8,625	6,900	125
الســودان	30,898	9,800	315	30,898	9,800	315
ســورية	6,840	7,120	96	6,840	7,120	96
الصــومال	14,960	3,920	382	14,877	3,920	380
العــراق	41,430	37,240	111	46,550	37,240	125
المغــرب	36,744	14,800	248	17,456	14,800	118
موريتانيا	13,180	4,920	268	13,085	4,920	266
اليمن الشمالي	21,431	11,000	195	13,100	10,600	124
اليمن الجنوبي	3,805	4,920	77	—	4,920	—
المجمـــوع	**183,843**	**107,340**	**171**	**157,451**	**105,540**	**149**

جـدول (أ - 5)

بيان الإكتتاب المدفوع والقروض المقدمة

(ألف .دينار عربي حسابي)

	78/12/31	79/12/31	80/12/31	81/12/31	82/12/31	83/12/31	84/12/31	85/12/31	86/12/31	87/12/31
اجمالي المدفوع من الإكتتاب	67,041	118,366	131,546	151,370	229,810	248,090	268,250	295,390	312,790	290,190
المدفوع بالعملات المحلية والمودع بالمصارف المركزية للدول الأعضاء	4,966	4,966	5,226	5,226	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326	5,326
المدفوع بالعملات القابلة للتحويل	62,075	113,400	126,320	146,144	224,484	242,764	262,924	290,064	307,464	284,864
القروض المقدمة خلال العام	6,563	16,500	11,750	78,615	31,440	80,925	18,465	50,955	33,855	29,120
ارصدة القروض* القائمة (بما فيها غير المسحوب)	6,563	23,063	30,688	102,834	129,733	194,787	185,588	183,924	191,758	167,666
ارصدة القروض القائمة** في ذمة الدول المقترضة	6,563	18,063	24,188	68,674	111,700	193,037	183,423	181,759	183,843	157,451
نسبة القروض المقدمة خلال العام الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	14.55	9.30	53.79	14.01	33.34	7.02	17.57	11.01	10.22
نسبة ارصدة القروض القائمة (بما فيها غير المسحوب) الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	20.34	24.29	70.37	57.79	80.24	70.59	63.41	62.37	58.86
نسبة ارصدة القروض القائمة الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل (%)	10.57	15.93	19.15	46.99	49.76	79.52	69.76	62.66	59.79	55.27

* جملة القروض المقدمة مطروحا منها اقساط القروض المسددة

** جملة القروض المسحوبة مطروحا منها اقساط القروض المسددة

جـــدول (أ - 6)

أسعار الفائدة التي يتقاضاها الصندوق

(نسبة مئوية سنوية)

السنة	القروض التلقائية	تسهيل تشجيع التبادل التجاري	القروض العادية والممتدة والتعويضية
السـنة الأولـى	3.75	4.95	5.20
2 — 1	4.25	5.25	5.50
3 — 2	4.75	5.55	5.80
4 — 3	—	5.85	6.10
5 — 4	—	—	6.40
6 — 5	—	—	6.70
7 — 6	—	—	7.00

الملحـــق (ب)
جـــداول عامـــة

جـــدول (ب - 1)

رأس المال المصرح به والمكتتب والمدفوع

كما في 31 ديسمبر 1987

(مليون دينار عربي حسابي)

البيـــــــان	رأس المال المصرح به	رأس المال المكتتب	اجمالي المدفوع	المدفوع من الحصة الأصلية	المدفوع من اقساط الزيادة	مجموع الأقساط المستحقة وغير المسددة
1 – المملكة الاردنية الهاشمية	11.00	5.40	5.40	4.00	1.40	—
2 – دولة الامارات العربية المتحدة	36.00	19.20	19.20	15.00	4.20	—
3 – دولة البحرين	9.00	5.00	5.00	4.00	1.00	—
4 – الجمهورية التونسية	15.00	7.00	7.00	5.00	2.00	—
5 – جمهورية الجزائر الديمقراطية	60.00	42.40	38.00	38.00	—	4.40
6 – المملكة العربية السعودية	90.00	48.40	48.40	38.00	10.40	—
7 – جمهورية السودان	25.00	13.00	10.00	10.00	—	3.00
8 – الجمهورية العربية السورية	20.00	7.20	7.20	4.00	3.20	—
9 – جمهورية الصومال الديمقراطية	9.00	5.00	4.00	4.00	—	1.00
10 – الجمهورية العراقية	60.00	42.40	38.00	38.00	—	4.40
11 – سلطنة عمـــان	9.00	5.00	5.00	4.00	1.00	—
12 – دولة قطـــر	24.00	12.80	10.00	10.00	—	2.80
13 – دولة الكويـت	60.00	32.00	32.00	25.00	7.00	—
14 – الجمهورية اللبنانية	13.00	6.60	5.00	5.00	—	1.60
15 – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	30.00	13.44	13.44	9.30	4.14	—
16 – جمهورية مصر العربية(1)	60.00	32.00	6.75	6.75	—	25.25
17 – المملكة المغربية	35.00	15.00	15.00	10.00	5.00	—
18 – الجمهورية الاسلامية الموريتانية	9.00	5.00	5.00	4.00	1.00	—
19 – الجمهورية العربية اليمنية	12.00	10.80	10.80	10.00	0.80	—
20 – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	9.00	5.00	5.00	4.00	1.00	—
21 – فلســـطين(2)	4.00	2.16	—	—	—	2.16
المجمـــوع	**600.00**	**334.80**	**290.19**	**248.05**	**42.14**	**44.61**

(1) تم تاجيل مطالبة جمهورية مصر العربية بتسديد اقساط راس المال المستحقة وذلك طبقا لقرار مجلس المحافظين رقم (2) لسنة 1979

(2) تم تاجيل مطالبة فلسطين بتسديد حصتها من راسمال الصندوق المقرر دفعه وذلك بموجب قرار مجلس المحافظين رقم (7) لسنة 1978

جـــدول (ب - 2)

المعونة الفنية : عدد المتدربين في الدورات التي اقامها الصندوق حسب الدول

الدولة/الدورة	اعداد	ميزان المدفوعات	ادارة الاحتياطيات وتحليل مخاطر الائتمان		التحليل المالي	الرقابة على المصارف	المالية العامة	الاحصاءات النقدية والمصرفية	اساليب التحليل الإقتصادي	المجموع لكل دولة
	1981	1983	1985	1981	1983	1985	1986	1987	1987	
المملكة الأردنية الهاشمية	1	1	1	1	1	1	2	2	2	13
الامارات العربية المتحدة	4	7	2	6	2	3	2	2	2	32
دولة البحرين	1	1	—	1	1	1	—	2	1	9
الجمهورية التونسية	1	1	1	1	1	1	1	2	1	11
جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية	2	—	—	—	1	1	—	—	1	6
المملكة العربية السعودية	1	1	1	1	1	2	4	1	3	16
جمهورية السودان الديمقراطية	1	1	1	1	1	1	2	2	2	13
الجمهورية العربية السورية	—	1	1	1	1	1	1	1	1	9
جمهورية الصومال الديمقراطية	1	1	1	1	—	1	—	1	1	8
الجمهورية العراقية	1	1	1	1	1	1	2	1	1	11
سلطنة عمان		1	1	—	1	1	1	1	1	9
دولة قطر	—	2	—	1	1	—	1	1	1	7
دولة الكويت	2	1	1	1	—	2	1	—	2	11
الجمهورية اللبنانية	—	—	—	—	1	1	—	—	—	2
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	1	—	1	1	1	—	—	1	2	8
المملكة المغربية	1	2	1	1	1	2	1	2	2	14
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	—	1	1	—	1	1	—	1	1	7
الجمهورية العربية اليمنية	1	1	1	1	1	1	—	1	1	9
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	1	1	1	1	1	1	1	2	2	12
المجموع لكل دورة	20	24	16	19	20	18	19	23	27	207

جدول (ب - 3)
المعونة الفنية: نشاط الصندوق في مجال
اقامة الدورات التدريبية في مقره 1981 - 1987

موضوع الدورة	مدة الدورة	الجهات المتعاونة مع الصندوق	عدد الدول الاعضاء المشاركة	عدد المتدربين
1981				
1 - اعداد ميزان المدفوعات	17 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .	15	20
2 - ادارة الاحتياطيات وتحليل مخاطر الإئتمان	7 ايام	مؤسسة شرودر واج - لندن، ومؤسسة تحليل الإئتمان المصرفي والدولي - بلندن ومؤسسة النقد العربي السعودي	14	19
1983				
3 إعداد ميزان المدفوعات	18 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا	16	24
4 - التحليل المالي	11 يوما	معهد الادارة الاردني	17	18
1985				
5 - إعداد ميزان المدفوعات	18 يوما	صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .	15	16
6 - ادارة الاحتياطيات	18 يوما	جيمس كابل وشركاه	17	20
7 - الرقابة على المصارف	13 يوما	البنك الاحتياطي الفيدرالي خبير من المصرف المركزي - الإمارات	18	21
1986				
8 - المالية العامة	23 يوما	صندوق النقد الدولي	12	19
1987				
9 - دورة الإحصاءات النقدية والمصرفية	21 يوما	صندوق النقد الدولي	16	23
10 دورة اساليب التحليل الإقتصادي	21 يوما		18	27

جدول (ب - 4)
المعونة الفنية ترتيبات التدريب خارج الصندوق 1987

المؤسسة الموفدة	عدد المتدربين الموفدين	المؤسسة المضيفة والبلد	موضوع التدريب	مدة التدريب
1 - الاردن				
البنك المركزي الاردني	1	بنك الاحتياط الفيدرالي - نيويورك	التدقيق عن طريق الحاسب الآلي	10 ايام
	1	بنك الاحتياط الفيدرالي - نيويورك وهانوفر ترست، نيويورك	التدقيق عن طريق الحاسب الآلي	10 ايام
	2			
2 - دولة الامارات العربية المتحدة				
المصرف المركزي لدولة الامارات	1	البنك المركزي الاردني	التدقيق الداخلي	6 اسابيع
	1	البنك المركزي الاردني	التحليل المالي والرقابة على المصارف	4 اسابيع
	2			
3 - تونس				
البنك المركزي التونسي	1	Banque Francaise du Commerce Extérieur COFACE فرنسا		شهرين لكل متدرب
	1	Banque Vernes et Commercial de France فرنسا		
وزارة المالية التونسية	1	Société Générale فرنسا		
	1	U.B.A.F. فرنسا		
	4			
4 - الجزائر				
البنك المركزي الجزائري	1	Banque Bruxelles Lambert بلجيكا		شهرين لكل متدرب
	1	Caisse Centrale de Coopération Economique فرنسا		
وزارة المالية الجزائرية	1	Caisse de Dépôts et Consignations فرنسا		
بنك الإنماء	1	البنك السعودي - فرنسا		
	4			

● جزء من برنامج تدريبي اطول لدى معهد تمويل التنمية للمغرب العربي في تونس وهي مؤسسة تدريبية متخصصة تشارك في تمويلها حكومتا تونس والجزائر .

جدول (ب 4) (تابع)

المعونة الفنية: ترتيبات التدريب خارج الصندوق 1987

المؤسسة الموفدة	عدد المتدربين الموفدين	المؤسسة المضيفة والبلد	موضوع التدريب	مدة التدريب
5 - الصومال البنك المركزي الصومالي	1	معهد الادارة الاردنى والمعهد المصرفى بالبنك المركزى الاردنى ومركز البحرين لتدريب المصرفيين	لتنظيم وادارة معاهد التدريب	12 يوما
6 - العراق البنك المركزي العراقي	1 1 2	البنك المركزى المصري المانيا الاتحادية Bundesbank	ادارة الدين الخارجى واعادة الجدولة استخدام الحاسب الآلي فى عمليات المصارف المركزية	اسبوعين 12 يوما
7 - عمان مركز البحرين لتدريب المصرفيين مبادىء العمليات المصرفية	1 1	البنك المركزي العماني		11 يوما
8 - المغرب بنك المغرب	1 1 2	Banque de France Banque de France	السياسات النقدية وعمليات المصارف المركزية وتكوين المتدربين	25 يوما
9 - اليمن الشمالى البنك المركزي اليمني	1 1	مركز البحرين لتدريب المصرفيين	الاعتمادات المستندية	10 ايام
10 - اليمن الجنوبي البنك الاهلي اليمني	1 1 1 1 1 5	مصرف سورية المركزى	- العلاقات الخارجية - الرقابة على النقد - التدقيق والتفتيش - ادارة الدين الخارجي واعادة الجدولة - المحاسبة المركزية والتدقيق الداخلى	3 اشهر شهرين لكل متدرب

جـدول (ب - 5)
الإجتماعات والندوات التى شارك فيها الصندوق
خـلال عـام 1987

الجهة المنظمة	المكـان	الموعـد	الموضـــوع
جامعة الدول العربية	الريـــاض	7 — 8 فبرايـر	مؤتمر التجارة العربيـة
جامعة الدول العربية	تونـــس	10 — 11 فبراير	الاجتماع التمهيدى لاعداد التقرير الاقتصادى العربي الموحـد 1987
جامعة الدول العربية	تونـــس	18 — 20 نوفمبر	الاجتماع الرابع عشر للجنة الفنية الدائمة للاحصاء .
صندوق النقد العربي	ابوظـبي	23 — 25 يونيـو	اجتماع مناقشة الصيغة النهائية للتقرير الاقتصادى العربي الموحد 1987
الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويت	28 — 29 ديسمبر	الاجتماع التمهيدي لاعداد التقرير الاقتصادى العربي الموحد 1988
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار	جـــدة	14 فبرايـــر	اجتماع لجنة السوق المالية العربية المنبثقة عن المؤتمر الثالث لرجال الاعمال العرب.
اتحاد المصارف العربية	قبرص	29 — 30 اغسطس	لجنة تخطيط البرامج التدريبية
الاتحاد العربي لبورصات الأوراق المالية.	القاهرة	25 — 27 نوفمبر	ندوة عن أهمية المعلومات والإفصاح عنها.
جمعية المصرفيين العرب	لندن	12 نوفمبر	الاجتمـــاع الســـنوي
منتدى الفكر العربي	عمّـان	11 — 12 يناير	ندوة عن المديونية والأرصدة العربية فى الخارج.

جدول (ب - 5) (تابع)
الاجتماعات والندوات التى شارك فيها الصندوق
خـــلال عـــام 1987

الجهة المنظمة	المكـان	الموعـد	الموضـــوع
المعهد العربى لرؤساء المؤسسات	تونس	3 — 5 ديسمبر	التجمع الدولي للمؤسسات الاقتصادية فى اوروبا والمغرب العربي تحت شعار «أوروبا والمغرب العربي».
المعهد العربي للابحاث النفطيـة والغرفة التجارية الغرفة التجارية العربية الفرنسية	باريـــس	23 — 24 نوفمبر	ندوة عن دور النفط العربى فى التنمية الاقتصادية العربية والتعاون الدولي.
صندوق النقد الدولى والمصرف الدولى للانشاء والتعمير.	نيويورك	سبتمبـــر	الاجتماعـــات السنويـــة
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتاد)	جنيـــف	يوليو	الدورة السابعة للمؤتمر
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكتـاد)	منتفديو	2 — 4 نوفمبر	الاجتماع السادس للجنة التنسيق بين ترتيبات الدفع والتعاون النقدي بين الدول النامية.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	بغـداد	31 مارس - 5 ابريل	الدورة الرابعة عشر للجنة والدورة الخامسة للجنة الفنية المنبثقة عنها.
المصرف المركزى لدولة الامـارات العربية المتحدة	ابوظبى	7 — 8 فبراير	ندوة تنسيق السياسات النقدية على المستوى الاقليمي : حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.
جامعة إكسفـــورد	لـــندن	4 سبتمبـــر	مؤتمر اكسـفورد للطاقـة

جـدول (بـ 6)
اعضـــاء مجلس المحافظـين

المملكة الأردنيـة الهاشميـة	المحافـــظ :	السيد حسين القاسم حافظ البنك المركزى
	نائب المحافظ :	الدكتور عبدالمجيد قاسم وكيل وزارة المالية
الامارات العربية المتحدة	المحافـــظ :	السيد احمد حميد الطاير وزير الدولة لشئون المالية والصناعة
	نائب المحافظ :	السيد عبدالملك يوسف الحمر محافظ المصرف المركزى
دولة البحرين	المحافـــظ :	السيد ابراهيم عبد الكريم وزير المالية والاقتصاد الوطنى
	نائب المحافظ :	السيد عبدالله حسن سيف محافظ مؤسسة نقد البحرين
الجمهورية التونسية	المحافـــظ :	السيد إسماعيل خليل وزير المالية والإقتصاد الوطني
	نائب المحافظ :	السيد طاهر صيود نائب محافظ البنك المركزي التونسي
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	المحافـــظ :	الدكتور عبد العزيز خلف وزير الماليـة
	نائب المحافظ :	السيد سائل بشير نائب محافظ البنك المركزي
المملكة العربية السعودية	المحافـــظ :	الشيخ محمد أبا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني
	نائب المحافظ :	الشيخ حمد السياري محافظ مؤسسة النقد العربي السعودى
جمهوريـة السودان	المحافـــظ :	الدكتور بشير عمر فضل الله وزير المالية والتخطيط الاقتصادي
	نائب المحافظ :	السيد اسماعيل المصباح مكي محافظ بنك السودان

جدول (بـ 6) (تابع)
اعضاء مجلس المحافظين (تابع)

الجمهورية العربية السورية	المحافـــــظ :	الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية
	نائب المحافظ :	السيد محمد الشريف حاكم مصرف سورية المركزي
جمهورية الصومال الديمقراطية	المحافـــــظ :	السيد عبد الرحمن جامع بري[1] وزير المالية والدخل
	نائب المحافظ :	السيد محمود محمد نور محافظ البنك المركزي
الجمهورية العراقية	المحافـــــظ :	الدكتور حكمت عمر الحديثي[2] وزير المالية
	نائب المحافظ :	السيد صبحي فرنكول محافظ البنك المركزي بالوكالة
سلطنة عمان	المحافـــــظ :	السيد محمد بن موسى اليوسف وكيل وزارة المالية
	نائب المحافظ :	السيد حمود بن صالح العنبوري دائرة التدقيق الداخلي ـ البنك المركزي
دولـــة قطـــر	المحافـــــظ :	الشيخ عبدالعزيز بن خليفة آل ثاني وزير المالية والبترول
	نائب المحافظ :	السيد ماجد الماجد مدير عام مؤسسة النقد القطري
دولة الكويـت	المحافـــــظ :	السيد جاسم محمد عبدالمحسن الخرافي وزير المالية
	نائب المحافظ :	الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح محافظ البنك المركزي
الجمهورية اللبنانية	المحافـــــظ :	السيد سمير عكاري نائب حاكم مصرف لبنان المركزي
	نائب المحافظ	السيد جورج كوتيا عضو لجنة الرقابة على المصارف البنك المركزي اللبناني.

جدول (ب - 6) (تابع)
اعضاء مجلس المحافظين (تابع)

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	المحافظ :	السيد محمد الزروق رجب[3] محافظ مصرف ليبيا المركزي
	نائب المحافظ :	السيد بشير علي خلاط مدير ادارة البحوث والاحصاء مصرف ليبيا المركزي
المملكة المغربية	المحافظ :	السيد محمد برادة وزير المالية
	نائب المحافظ :	السيد احمد بناني والي بنك المغرب
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	المحافظ :	السيد ولد احمد اللولي[4] وزير المالية والاقتصاد
	نائب المحافظ :	
الجمهورية العربية اليمنية	المحافظ :	السيد علوي صالح السلامي وزير المالية
	نائب المحافظ :	السيد علي علي النصيف مدير عام وعضو مجلس البنك المركزي
جمهورية اليمن الديمقراطية	المحافظ :	الدكتور احمد ناصر دنامي[5] وزير المالية
	نائب المحافظ :	السيد سالم محمد الأشولي محافظ مصرف اليمن
فلسطين	المحافظ :	السيد سعيد الخورى رئيس الصندوق القومي الفلسطيني
	نائب المحافظ :	صالح سعادة الجلاد

(1) أصبح محافظ جمهورية الصومال الديمقراطية السيد عبدالرحمن جامع بري اعتبارا من 5 يناير 1988 .
(2) كان محافظ الجمهورية العراقية حتى 4 اكتوبر 1987 السيد هشام حسن توفيق .
(3) كان محافظ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية حتى 22 ديسمبر 1987 السيد ابراهيم البشاري .
(4) كان السيد مراد المرابط محافظاً للجمهورية الاسلامية الموريتانية .
(5) كان محافظ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حتى 24 ديسمبر 1987 السيد محمود سعيد مدحي .

جـدول (بـ 7)
اعضاء مجلس المديرين التنفيذيين

الدكتور عبدالله ابراهيم القويز (السعودية)	رئيس مجلس المديرين التنفيذيين	
المديرون التنفيذيون :	الدول التى يمثلونها :	القوة التصويتية (%)
السيد عدنان قصاب باشي (العراق)	الجمهورية العراقية جمهورية السودان	16.67
السيد عبدالجليل احمد الغربللى (الكويت)	دولة الكويت دولة الامارات العربية المتحدة	15.55
السيد عبدالفتاح بنمنصور (المغرب)	الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية الجمهورية التونسية المملكة المغربية الجمهورية الاسلامية الموريتانية	14.69
السيد علي الصقير (السعودية)	المملكة العربية السعودية	13.82
السيد بدر الدين نويوه (الجزائر)	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	12.23
الدكتور ماهر شكرى (الاردن)	الجمهورية العربية السورية الجمهورية اللبنانية المملكة الاردنية الهاشمية فلسطين	9.63
السيد عبدالله داوود عبدالله (عمان)	دولة قطر دولة البحرين سلطنة عمان	9.02
السيد آدم عمر الييي (الصومال)	الجمهورية العربية اليمنية جمهورية الصومال الديمقراطية جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	8.39

الملحـــــــق (ج)
الأشـــكال البيـــانية

شـــــكل (1)
المجموع التراكمي لقيم القروض المقدمة والمسدد منها 1978 — 1987
(مليون دينار عربي حسابي)

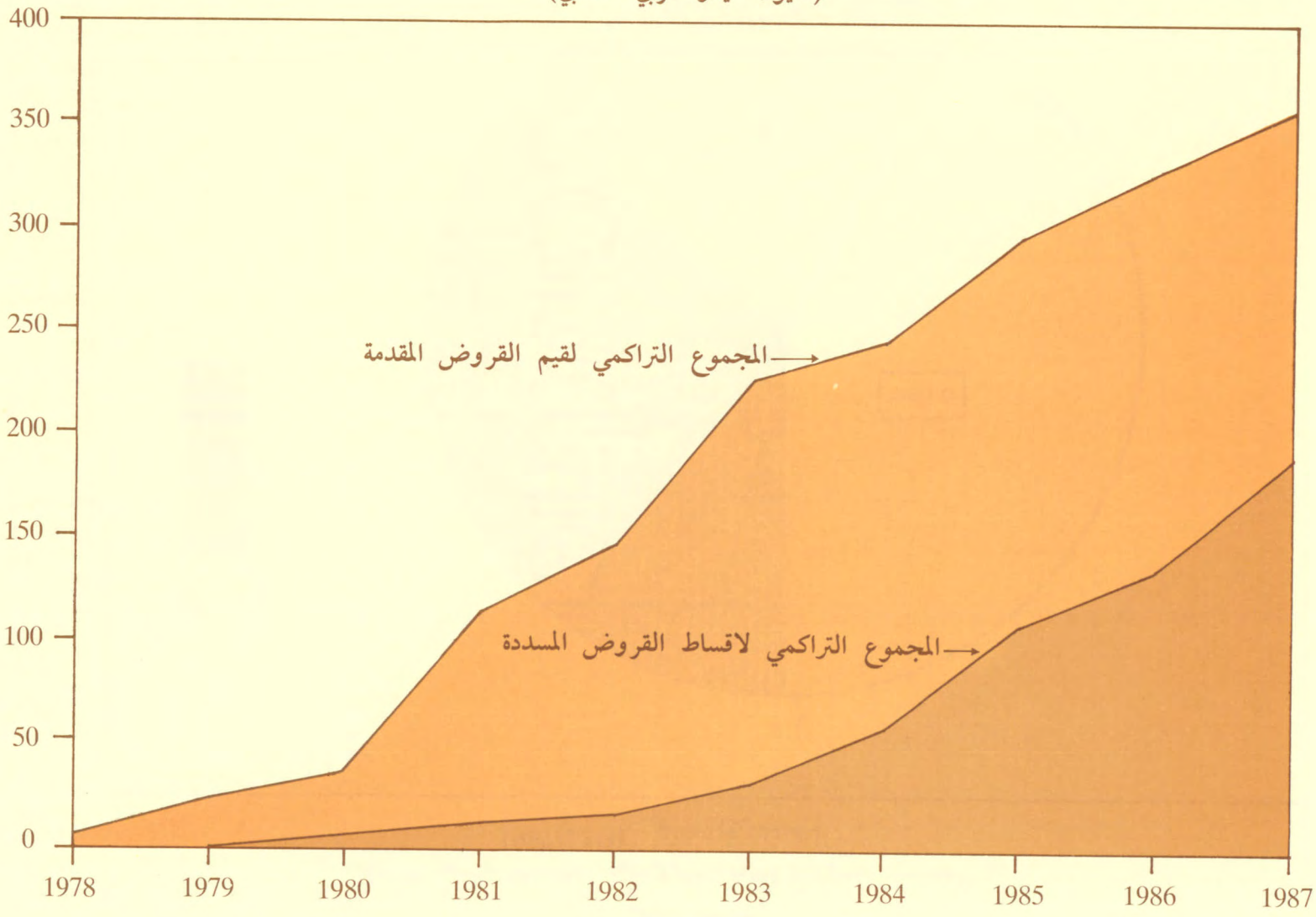

شـــــكل (2)

النسبة المئوية لقيم القروض المختلفة التي قدمها
الصندوق حتى 1987/12/31

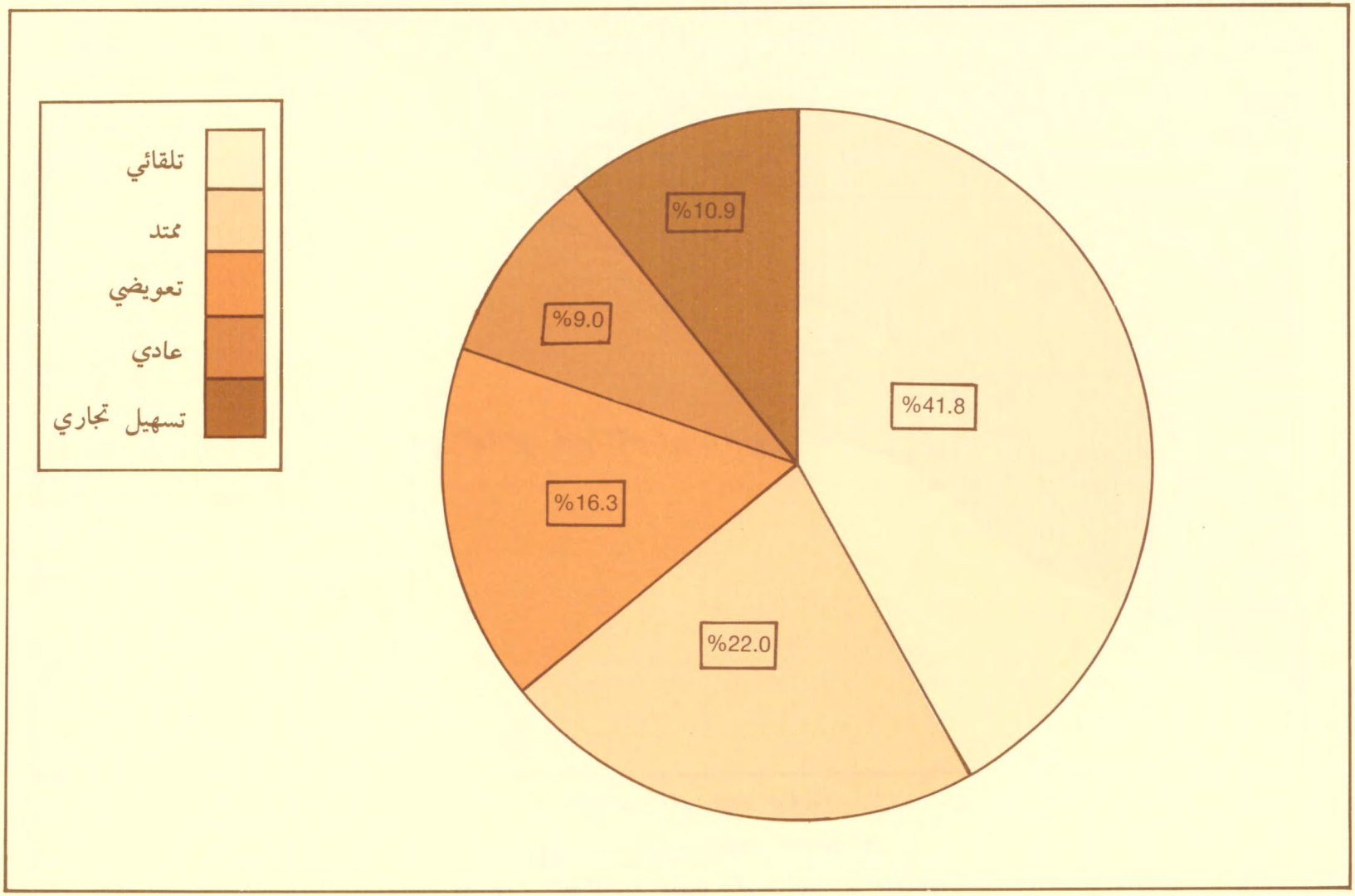

شـــــكل (3)

نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة الى حصصها المدفوعة بعملات قابلة للتحويل في نهاية سنتي 1986 - 1987

(فـي المائـــة)

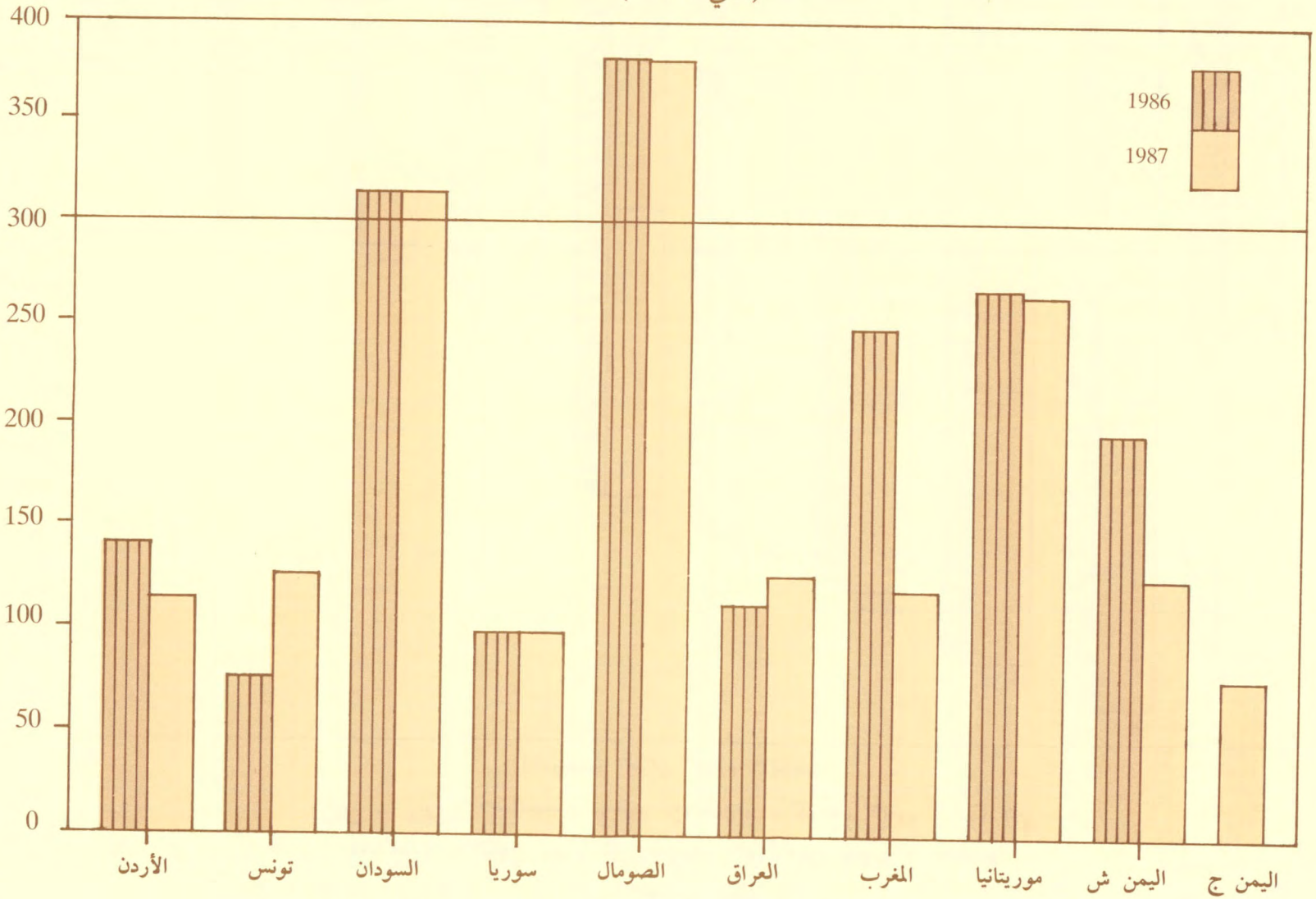

★ الحد الأقصى للقروض التي تقدم للدول العضو اعتبارا من يوليو 1983 ، وكان قبل ذلك 500 % .

شـــــــكل (4)

نسبة أرصدة القروض القائمة في ذمة الدول المقترضة
الى رأس المال المدفوع بعملات قابلة للتحويل 1978 - 1987

(مليون دينار غربي حسابي)

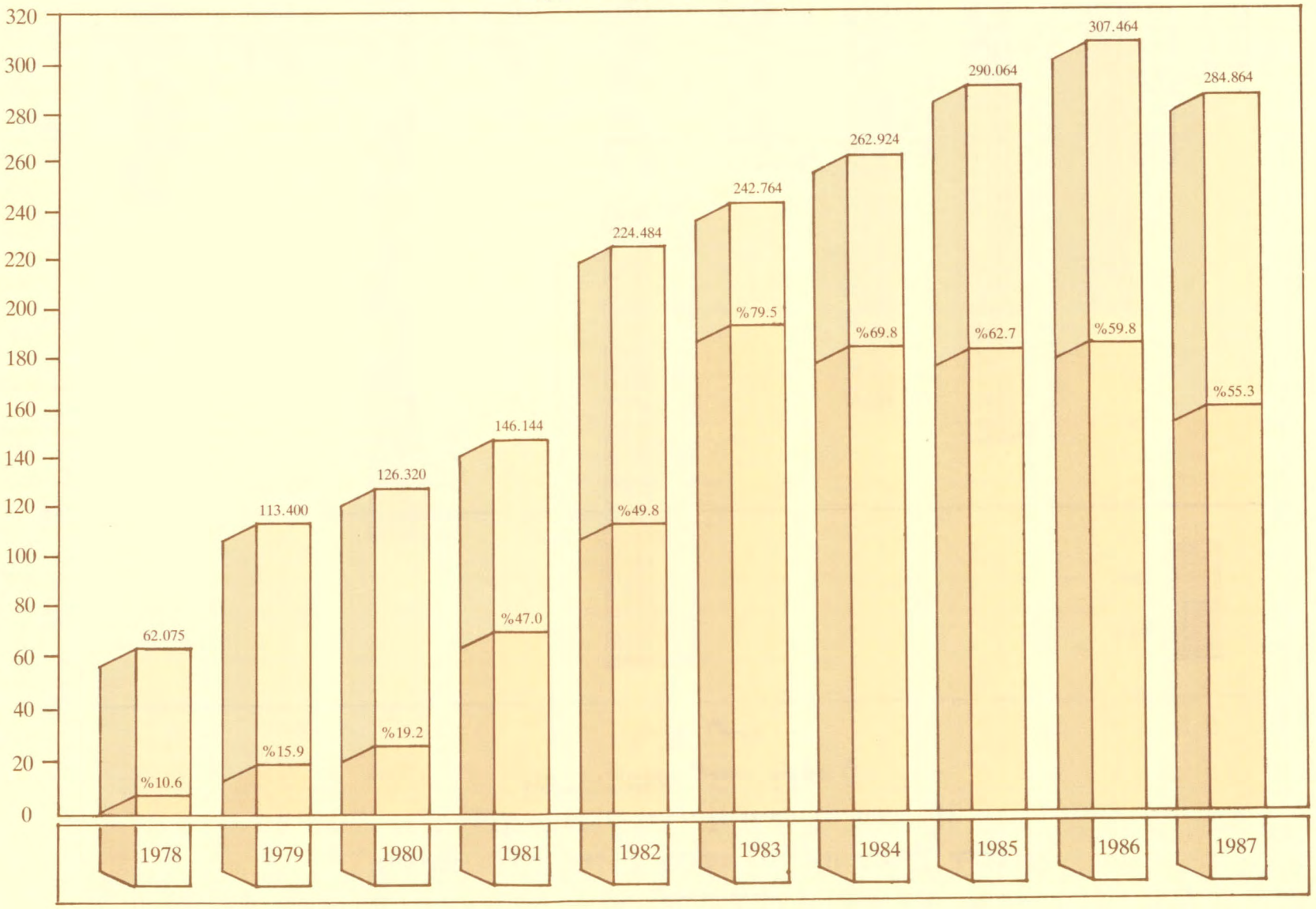

الملحـــق (د)

المنشورات التي صدرت عن الصندوق عام 1987

اصدر الصندوق ستة عشر تقريرا ومنشورا خلال عام 1987 ، وتناولت هذه الوثائق أوجه نشاط الصندوق والتطورات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية في البلاد العربية . وفيما يلي عناوين تلك المطبوعات .

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 1986 (عربي) .

(2) التقرير السنوي 1986 (عربي) .

(3) التقرير السنوي 1986 (إنجليزي) .

(4) الحسابات القومية للدول العربية 1974 ـ 1985 .

(5) أسعار الصرف التقاطعية لعملات الدول العربية 1978 ـ 1986 .

(6) التجارة الخارجية لأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية 1974 ـ 1985 .

(7) التجارة الخارجية لدول السوق العربية المشتركة 1974 ـ 1985 .

(8) التجارة الخارجية للدول العربية 1974 ـ 1985 .

(9) النقد والائتمان في الدول العربية 1976 ـ 1986 .

(10) الدول العربية ، بيانات واحصاءات اقتصادية 1975 ـ 1985 .

(11) موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية 1975 ـ 1985 .

(12) التجارة البينية للمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية .

(13) انتقال القوى العاملة بين الأقطار العربية .

(14) اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية .

(15) التصحيح والتنمية في البلدان العربية .

(16) القرارات الصادرة عن مجلس محافظي الصندوق منذ اجتماعه الأول سنة 1977 حتى اجتماعه العاشر سنة 1986 .

دار الفجر للطباعة والنشر
ابوظبي - ا.ع.م